الفصل الثالث
المواجهة الأمنيـة

ويشمل:

- الأمن والحريات الفردية فى ظل الحرب على الإرهاب.
- إجراءات بوليسية في أنظمة ديموقراطية.
- أهمية المواجهة الأمنية.
- عناصر المواجهة الأمنية.

الأمن والحريات الفردية في ظل الحرب على الإرهاب:

لا أحد يعرف عدد ضحايا الإرهاب وردود الفعل عليه، لكن الضحية الأكيدة هي الحرية. فمع كل عملية إرهابية وكل خطوة من الحرب على الإرهاب تتقلص مساحة الحريات الشخصية، لا فرق في ذلك بين الحكومات الديمقراطية أو الديكتاتورية.

الأمن والحرية صنوان لا ينفصمان. فبدون الحرية والديمقراطية لا يتحقق الأمن والسلام الاجتماعي وبدون الأمن تصبح الحرية والديمقراطية بلا معنى. لكن عندما يتعارض الحفاظ على الأمن مع الحرية باسم الدفاع عن الحرية فان الحرية تفقد معناها والأمن قد لا يتحقق في هذه الحالة.

في إطار حملتها الأمنية لمكافحة الإرهاب تسعى الحكومات إلى اتخاذ إجراءات أمنية وقانونية للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية على أراضيها ولمكافحة مختلف النشاطات الإرهابية وتجفيف منابعها. ويدور الجدل في الأوساط السياسية والأمنية والقانونية حول الحدود التي تفصل بين مكافحة الإرهاب وبين ضمان الحريات في هذه الدول بما في ذلك الدول «الديمقراطية». ففي الوقت الذي يرى البعض ضرورة التنازل عن بعض الحريات الشخصية لصالح حماية المجتمع وصون حرياته، يرى البعض الأخر أن الحريات الشخصية هي جزء لا يتجزأ من منظومة قيم النظم الديموقراطية التي لا يمكن التنازل عنها أو عن جزء منها، وبان حماية الحرية لا يمكن أن تتحقق من خلال تقييد الحرية نفسها. وقد لجأت الحكومات الغربية مثلا إلى إتباع وسائل قانونية وأمنية تتعارض تماما مع القيم الديمقراطية ولا تختلف عن تلك المتبعة في الأنظمة الديكتاتورية والشمولية. وقد أصبح الباحثون عن الحرية في ذلك الغرب الديمقراطي الرحب متهمين من قبل السلطات والمجتمع بأنهم قنابل موقوتة قد تنفجر في أي وقت.

وهم غالباً مدانون حتى يثبتوا براءتهم بأنفسهم. جاليات معينة تخضع للمراقبة والمضايقة. أحكام مسبقة على أشخاص بسبب اللون، الجنسية، الديانة والهوية.

إجراءات بوليسية في أنظمة ديمقراطية:

تسعى الأجهزة الأمنية لاستصدار قوانين تمكنها من القيام باعتقال الأشخاص المشكوك فيهم أو اللذين يعتقد أنهم قد يشكلون خطرا أمنياً، وحبسهم حبساً احتياطياً لفترات قد تطول أو تقصر، وذلك دون محاكمة أو ثبوت أدانتهم بجرائم أمنية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد لجأت عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ إلى تفعيل قانون عرف بقانون «باتريوت» خولت بموجبة أجهزة الأمن سلطات إضافية واستثنائية. وبناء على هذا القانون تم القيام بملاحقات واحتجازات لأشخاص دون محاكمات أو ثبوت تهماً محددة. وفي ألمانيا هناك من تبنى مثل هذه الفكرة، فمثلاً اقترح وزير داخلية أحدى الولايات الألمانية أن تلجأ السلطات الألمانية إلى السجن الاحتياطي، أو الترحيل للأجانب، الذين قد يمثلون خطراً إرهابياً، حتى دون محاكمة أو ثبوت إدانتهم بجريمة. كما يقترح الوزير، الذي نفذ بكل حماس مثل تلك الإجراءات في ولايته، تشديد الإجراءات على المتشددين الإسلاميين وتجنيد مخبرين يعملون في أوساط الجمعيات والتجمعات الإسلامية لجمع المعلومات عن نشاطاتها. وقد برر هذا الوزير ذلك بالقول: «يجب أن نكون على علم بما يدور في كل مسجد. هنا، في هذه ألاماكن التي يتم فيها تنمية الأفكار المتطرفة، يتوجب أن يكون لنا وسائلنا الاستخباراتية».

التنصت على المكالمات التليفونية:

سارعت الحكومات الغربية عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، سارعت إلى اتخاذ إجراءات قانونية لإتاحة المجال للجهات الأمنية للوصول إلى المعلومات التي كانت تعتبر شخصية ولا يمكن المساس بها. ومن ذلك وضع الأشخاص المشكوك فيهم، لمجرد الشك، تحت دائرة مراقبة الأمن، ومتابعة نشاطاتهم واتصالاتهم. مثلا من خلال رصد المكالمات التليفونية التي يجرونها والإطلاع على رسائلهم البريدية، ومعرفة أماكن تواجدهم وتحركاتهم مثلا من خلال رصد ذبذبات هواتفهم المحمولة. وتشير الكثير من الدلائل الى أن الجهات الأمنية

قد لجأت إلى هذه الوسائل حتى قبل أن يصدر بها قوانين تشريعية تجيزها، سواء من خلال الاستناد إلى قوانين قديمة كانت معطلة أو وفقا لاجراءات أمنية ليس إلا. وكانت بعض الولايات الألمانية مثلا قد سعت إلى تقنيين مثل تلك الاجراءات بحيث يسمح للشرطة، وفقا للقانون، التنصت على المكالمات التليفونية وتحديد أماكن تواجد المتحدثين والأشخاص الذين يتواصلون معهم، كما سعت أيضا الى تقنين قراءة الرسائل الالكترونية المرسلة عبر التليفون والرسائل المكتوبة. إلا أن هذه الاجراءات منيت بالفشل بسبب تصدي المحكمة الدستورية العليا لذلك التي أصدرت حكما، يسري على جميع الولايات الألمانية، قضى بأن مراقبة المراسلات بدون تهمة حقيقية مخالفاً للدستور الألماني. وقد برر أحد القضاة الحكم بأن الشرطة قد ذهبت أكثر مما يجب في السعي للحصول على صلاحيات على حساب الحقوق المدنية للأفراد، وأنه قد تثبت علاقة الشخص الموضوع تحت المراقبة بتهمة ما وقد لا تثبت.

وعقب هجمات لندن تسعى الحكومة البريطانية حالياً إلى حث الاتحاد الأوروبي على إقرار قانون جديد للأمن يسمح بموجبة للجهات الأمنية الحصول على معلومات عبر وسائل الاتصال.

وقد اعتبر وزير الخارجية البريطاني أنه بوجود الضوابط الملائمة فلن يؤدي الوصول وحفظ تلك المعلومات إلى أي تهديد للحريات المدنية، بل أن ذلك سيساهم في اشاعة الأمن والأمان، على حد قوله.

اختراق سرية المعلومات:

فى عالم يعتمد فيه المرء على تكنولوجيا الاتصال الحديثة، الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية في مختلف المجالات، يصبح الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية الخاصة أحد أهم التحديات التي تواجه الحريات الشخصية للأفراد. ويعد الفصل بين المعلومات الشخصية والمعلومات القابلة للتداول قضية غاية في الحساسية، كما أن سرية المعلومات الشخصية تعتبر إحدى الركائز الأساسية للحقوق الأصيلة للفرد

في المجتمعات الديمقراطية. غير أنه رغم الحماية القانونية للمعلومات الشخصية من احتمالات استخدامها في أغراض قد تضر بأصحابها، فإن ذلك لم يحد، في كثير من المرات، من استخدام المعلومات الشخصية في أغراض غير قانونية وربما غير أخلاقية. وتزداد رغبة السلطات الحكومية في الحصول على المعلومات الشخصية لأغراض قد تكون في معظم الأحيان أمنية أو في الدول غير الديمقراطية سياسية. وتمثل قوانين مكافحة الإرهاب أكبر تحد تواجهه المجتمعات الديمقراطية لجهة الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية. وتضغط السلطات الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على الجهات الخدمية والشركات، كالبنوك، شركات التلفونات، شركات الطيران وغيرها من أجل الحصول على معلومات عن عملائهم بغرض الاستفادة منها في التعرف على هويتهم، ممتلكاتهم وخصوصياتهم تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

ازدواجية المعايير:

ويرى الكاتب أنه في الوقت الذي تنتقد حكومات الدول الغربية الأنظمة العربية وأنظمة العالم الثالث عموما بأنها أنظمة تقمع الحريات الأساسية لشعوبها وما إلى ذلك مما نسمعه في تقارير حقوق الإنسان وفي البنود البروتوكولية لزيارات المسؤولين الغربيين، في الوقت الذي تسعى هذه الأنظمة إلى فرض مزيد من القيود على الحريات الديمقراطية والفردية المكتسبة والمنصوص عليها في دساتير هذه الدول. الحكومات الغربية تبرر تلك القيود بالحفاظ على الأمن، وهو المبرر نفسه الذي تتخذه الأنظمة الديكتاتورية. وقد أعطت الحرب على الإرهاب المخرج للأنظمة الشمولية وغير الديمقراطية للتملص من الاستحقاقات الديمقراطية متخذة بذلك من الدول الديمقراطية مثالاً يحتذي به بأن الحفاظ على الأمن والاستقرار يحتم تقييد ومصادرة الحريات الديمقراطية. وصار بإمكان أي نظام ديكتاتوري أن يعتقل معارضيه السياسيين ويزج بهم في السجون تحت مبرر أنهم خطر على أمن المجتمع. وصار بإمكان أي نظام ديكتاتوري أن يدحض الانتقادات الموجهة له بمصادرة حقوق الإنسان من خلال التذكير بأن قدوة الديمقراطية في العالم عندما تعرضت للخطر

كان أول ما فكرت به هو اللجوء إلى الإجراءات البوليسية على حساب حقوق وحريات الإنسان.

إنه إذاً عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، لكن يحدونا الأمل بأن يكون ذلك مجرد سحابة صيف لا غير!

وتبدو أهمية التعاون بين جميع دول العالم للقضاء على التهديدات الإرهابية في أوروبا والشرق الأوسط من خلال تنسيق الجهود المبذولة لمواجهة مثل هذه التحديات.

كما أن مواجهة الأفكار المتطرفة يتطلب معالجة فكرية وسياسية وثقافية في الكثير من المجالات، فإن مصر تصدت لهذه الأفكار غير الصحيحة التي تهدد أمن الشعوب، وتعمل على تجفيف منابع تمويلها بالسلاح .وفى نفس الوقت تهتم بحقوق الإنسان والحريات في التعبير عن الرأي، حيث إنها دولة مدنية وليدة في المسار الديمقراطي.

● والمؤمن بالحرية والعدل والمساواة لا يمكن أن يدافع عن الإرهاب أو يدعمه، لكنه أيضاً لا يمكن أن يبرر انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بدعوى الاستقرار والامن.

وأصبحت فلسفة واستراتيجية مكافحة الإرهاب هي محور الخلاف بين المؤمنين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وبين الحكومات التي تختار الحل الامني فقط كطريق وحيد للمواجهة.

حيث لا يجب أن يتم مقايضة حرية المواطنين مقابل الأمن، فبدلاً من دخولا الأمن والحرية في منافسة يتعين فيها إضعاف أحدهما لتعزيز الآخر، يجب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون، فهي الطريق إلى مكافحة الإرهاب ومحاصرته ومعالجة جذوره وأسبابه.

الالتزام بتحمل مسئولية حماية حقوق الافراد والمواطنين ليست رفاهية في هذا الصراع، بل ضرورة وضريبة يجب تحملها من أجل نجاح أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب ومواجهة التحديات.

كيف ننجح في مكافحة الإرهاب دون قضاء مستقل يبحث عن الحقيقة ويلتزم بمنظومة العدالة الجنائية، وألا يكون يد الحكومات في الانتقام، ليصبح بذلك طرفا من الأطراف في طعن العدالة وسيادة القانون؟

وكيف تساهم التشريعات في مكافحة الإرهاب، عندما تكون مظلة السلطة التنفيذية للإفلات من العقاب، والتحلل من التزاماتها باحترام وحماية حقوق الإنسان؟

كيف نطلب من المواطنين تحمل الآثار المدمرة للإرهاب دون المشاركة في مناقشة السياسات المطروحة لمكافحته ومعرفة حقيقة الأوضاع؟

أهمية المواجهة الأمنية:

عندما تستشرى العمليات الإرهابية ويصبح الإرهاب ظاهرة يومية تهدد الوطن وتروع المواطنين، ولا يشعر الإنسان بأنه آمن في مسكنه ويتملكه الخوف إذا غادر بيته حتى يعود إليه، وتخشى الأسر من خروج أبنائها للتعليم أو الصلاة أو ممارسة الرياضة، ولا يملكون إلا الدعاء لله عز وجل أن يعيدهم إلى منازلهم.

إن الإرهاب الفكري يسلب حق الآخر في التعبير عن رأيه، ويحجر على العقول والحريات بحجة الخلاف في الثقافة أو المذهب أو العقيدة أو الرأي.

وكما أن الإرهاب الفكري يحمل مفاهيم مثل التعصب والتطرف والتكفير وعدم احترام التراث والتاريخ والحضارة، وهو نوع من أنواع العمليات الإرهابية لكنه يأتي قبل أعمال العنف.

وأن الإرهاب الفكري يظهر بألوان متعددة مثل: العنصرية التي تحمل أبشع صور الإرهاب، واعتبار بعض المواطنين الذين ينتمون إلى عرق معين مواطنين من الدرجة الثانية.

وكذلك فإن إنتهاك حقوق المرأة يعتبر من أنواع الإرهاب الفكري الأكثر انتشاراً، مثل سلب حق المرأة بالترشح أو التصويت اصلاً أو سلب المرأة حقها في العمل أو التعلم.

وإن الإرهابيين يزرعون الرعب والقلق في نفوس الناس الآمنين ويمارسون إرهابهم الفكري، والتضليل الإعلامي، لتنفيذ مخططاتهم الشيطانية، ويجب على وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والدينية للتصدي للإرهاب الفكري الذي يدعو لإقصاء الآخر وإلغائه مشدداً على ضرورة إتخاذ تدابير وقائية لمواجهة المد الإرهابي الذي يدفع ثمنه الأبرياء. وإن إنتهاك حقوق الإنسان الذي عرف منذ أقدم العصور يمثل إرهاباً فكرياً، كما أن الدكتاتورية تعتبر نوعاً من أنواع الإرهاب من أجل الحفاظ على السلطة.

وكما أن الإرهاب الفكري من الممارسات التي تقود إلى إعاقة التقدم في المجتمعات، ولذا فإن الأمن الفكري بات أكثر إلحاحاً من ذي قبل، حيث أن الإرهابيين يملكون أفكاراً يسعون إلى تنفيذها على أرض الواقع ما يدفعهم إلى نشر خطاب الكراهية وإحداث التخريب والتدمير في المجتمعات الآمنة.

ولذا فمن المهم التصدي للإرهاب الفكري بمواجهة منابعه الفكرية لمنع غلواء التطرف بالدليل والحجة والعقل لصد الشبهات المثارة والمغالطات المطروحة التي تستند إلى أفكار واهنة ومنطلقات واهية دون علم أو معرفة.

كما أن اتهام الآخرين من غير بينة والاستخدام الخطأ لبعض المفاهيم العامة كالإشاعة، والاستهزاء والسخرية، والتعصب، وغيرها يعتبر صورة من صور الإرهاب الفكرى، وعلى الجهات المختصة توجيه النظر إلى الأسباب النظرية التي يتشكل منها الفكر الإرهابي.

لأن الإرهاب ينطلق من قاعدة فكرية تغذيها جملة من المغالطات، ويظهر بأشكال مختلفة، مما يدعونا إلى نشر الوعي الحضاري من خلال الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية والمحاضرات العامة في مختلف وسائل الإعلام والمساجد والنوادي والصالونات الثقافية والفكرية.

إن محاربة الإرهاب تحمل العديد من المعاني وكافة أوجه الصور، وأصبحت مؤثرة في حياة الشعب ففي كل حين يحدث حادث إرهابي يستهدف أبناء الوطن من رجال

أمـن ومواطنـين أبريـاء فقـد أصبحـت العمليـات الإرهابيـة خطـر داهـم يسـتهدف العديـد مـن الـدول.

عناصر المواجهة الأمنية:

عندمـا تـزداد العمليـات الإرهابيـة ويصبـح الإرهـاب ظاهـرة يوميـة تهـدد الوطـن وتروع المواطنـين، ولا يشـعر الإنسـان بأنـه آمـن في مسـكنه ويتملكـه الخـوف إذا غـادر بيتـه حتـى يعـود إليـه، وتخشـى الأسـر مـن خـروج أبنائهـا للتعليـم أو الصـلاة أو ممارسـة الرياضـة، ولا يملكـون إلا الدعـاء للّه عـز وجـل أن يعيدهـم إلـى منازلهـم.

عندمـا يعـزف الإنسـان عـن ركـوب الطائـرة خشـية اختطافهـا أو تفجيرهـا، أو أن يسـتقل قطـاراً خوفـاً مـن اشـتعاله، أو السـير فـى الطرقـات خوفـاً مـن أن تنفجـر إحـدى السـيارات المتوقفـة علـى جانـب الطريـق.

كل هـذا يسـتتبع إتخـاذ إجـراءات أمنيـة تعيـد الأمـن والأمـان إلـى الشـارع وتوفـر للمواطـن مجتمعـاً هادئـاً آمنـاً.

وهـذا مـا دفـع الحكومـات إلـى ضـرورة المواجهـة الأمنيـة ضـد الإرهـاب والإرهابيـين بجانـب المواجهـة الفكريـة لمكافحـة الأفـكار الإرهابيـة ومنـع انتشـارها.

ولابـد للمواجهـة الأمنيـة أن تتـم علـى أربعـة محـاور رئيسـية تعمـل بصفـة متوازيـة جنبـاً إلـى جنـب حتـى تحقـق الهـدف مـن المواجهـة وهـو القضـاء علـى الإرهـاب وهـى:

١- جمع المعلومات.

٢- رد الفعل السريع والعنيف.

٣- الإعداد والتدريب.

٤- الضربات الاستباقية.

أولا: جمع المعلومات.

لا يمكن مواجهة الخصم دون أن يكون لديك المعلومات الكافية عنه، فلا بد من البحث لمعرفة ماهيته والوقوف على نقاط الضعف والقوة التى يتمتع بها أو التي يمكن من خلالها النفاذ إليه ومقاومته وهدم أركانه أو القضاء عليه.

وقد تتوافر المعلومات عن الخصم خاصة إذا كان عدواً ظاهراً معلناً عن نفسه، ولا يخفى وجوده فى المجتمع. وهذا الفرض نادراً ما يحدث فى حالات العمليات الإرهابية والعدائية، لأن كلا من طرفى العداء يخفى جميع أوراقه وكل ما يدل على وجوده ولا يكشف منها إلا ما أراد به التمويه على الطرف الآخر وخداعه.

وإذا كان هذا التصور صعباً فى حالات العداء الظاهر فإنه يكاد يكون مستحيلاً إذا كانت المواجهة بين طرف شرعى واضح المعالم وطرف آخر كالأشباح يعمل تحت ستر الظلام وتحت الأرض ولا تكاد تراه أو تسمعه، ولكنك دائما تشعر بوجوده فى كل مكان من خلال العمليات الإرهابية.

وهنا تأتى أهمية توافر معلومات كافية عن العدو أو الخصم، ولذا فإن جميع المنظمات الإرهابية تعمل بطرق سرية تبدأ من حيث الهيكل التنظيمى للمنظمة كأن يتم تشكيله على هيئة مجموعات عنقودية وغالباً لا يزيد عدد أعضاء المجموعة الواحدة عن خمسة أفراد لا يعرفون أعضاء المجموعات الأخرى ثم ترتفع دائرة السرية إلى تعامل أعضاء المجموعة الواحدة فيما بينهم، فلا يجوز الحديث بينهم فيما يخص أهداف أو استراتيجيات المنظمة أو تشكيلها أو مناقشة قراراتها أو الأعتراض عليها، فلا مجال للفرد إلا تنفيذ ما يملى عليه ويكلف به، فالشك يسكن بينهم والجميع محل شك وريبة، دون تمييز.

ولذلك فإن اختراق هذه التنظيمات يعد شبه مستحيل، بل ويتطلب إجراءات أمنية على مستوى عال من السرية، ورجال أمن مدربون تدريباً عالياً على اختراق مثل هذه التنظيمات، ويتمتعون بقدرات ذهنية فائقة مع أعلى درجات الذكاء.

ورغم هذه الدرجة العالية من السرية التى تفرضها هذه التنظيمات الإرهابية على كياناتها، فإن الأجهزة الأمنية استطاعت اختراقها للحصول على المعلومات التي تحتاجها، بل وصلت إلى تجنيد بعض قيادات هذه التنظيمات للعمل لحساب الأجهزة الأمنية.

وسائل جمع المعلومات:

a. **الوثائق الرسمية (الحكومية):**

وتشمل جميع الوثائق والمستندات التي يستخرجها المواطن من الجهات الحكومية والتي لابد أن يكون مسجلاً بها ويستخدمها فى الحصول على الخدمات الضرورية والأساسية مثل بطاقة الرقم القومى ووثيقة السفر وبطاقة الحصول على المواد التموينية، ورخصة قيادة السيارة ورخصة حمل السلاح، وبطاقة الإئتمان، وبطاقات عضوية الأندية الرياضية والجمعيات.

فكل تلك الوثائق تحتوى بيانات ومعلومات عن المواطن ويمكن لأجهزة جمع التحريات الحصول على هذه المعلومات والإستفادة منها فى تحليل بعض الأحداث، واستنتاج الصلات التى تربط بعض الأشخاص، مثل صلة القرابة أو المصاهرة، أو العضوية فى مكان واحد، أو جمعية بعينها تتبنى أفكاراً واحدة.

b. **وسائل الاتصال:**

وهى الوسائل التى يستخدمها المواطنون للتواصل فيما بينهم، مثل أجهزة التليفونات الثابتة والمحمولة وكذلك وسائل التواصل الاجتماعى المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، وسائل التراسل كالخطابات البريدية والبريد الإلكترونى، وكل هذه الوسائل يمكن الحصول منها على معلومات مفيدة لأجهزة الأمن سواء كانت فائدة مباشرة كأن تكشف عن جريمة أو تحرك مناهض معين، أو غير مباشرة يمكن إضافتها إلى معلومات أخرى أو الربط بينها وبين حدث معين حيث يؤدى هذا الربط إلى استنتاج معلومة جديدة، أو دليل إدانة أو تأكيد ما هو مشكوك فى صحته ليصبح يقيناً، يمكن التعامل معه كحقيقة واقعة.

c. الجمهور:

تقوم الأجهزة الأمنية بنشر ثقافة إحساس المواطن ورجل الشارع بأنه شريك مهم ومؤثر فى العملية الأمنية بالنسبة للمجتمع، وبالتالى فهو عنصر من العناصر الرئيسية فى مكافحة الإرهاب والتطرف والتصدى للأفكار والمعتقدات الغريبة عن المجتمع والتى تبعد عن الوسطية، ومن هذا المنطق فيجب عليه أن يقدم العون والمساعدة لرجال الأمن الذين يسهرون على حماية المجتمع وحمايته شخصياً بالضرورة.

وتتنوع صور هذه المساعدة بين الإبلاغ عن واقعة أو تصرف غريب عن أعراف المجتمع شعر به المواطن أو شاهده بنفسه أو سمع عنه، كرؤية غرباء يحومون حول موقع معين، مما أثار الشك لديه، أو يستأجرون سكناً أو مخزناً، ويسلكون سلوكاً يثير الريبة والشك من حيث عدم توافقه وعادات وتقاليد المنطقة، أو يبدو غريباً لطبيعة المكان المستأجر.

وتستعين الأجهزة الأمنية بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة لنشر هذه الثقافة بين المواطنين، وتوفير وسائل الاتصال بالأجهزة الأمنية والشرطة مع التأكيد على ضمان الحماية الكاملة لسرية بيانات المتصل وعدم الإفصاح عن شخصيته، خشية تعرضه للانتقام من جانب التنظيمات الإرهابية وأعوانهم.

d. الخدمة السرية:

ويقصد بها الأجهزة الرسمية والحكومية المنوط بها جمع المعلومات فى كافة المجالات لتقديمها إلى صانع القرار، مثل: جهازالمخابرات العامة والمخابرات الحربية والرقابة الإدارية وجهاز الأمن الوطنى والأمن العام وكافة الأجهزة الأخرى التى ينصب عملها في البحث والتحري لتوفير المعلومات الحقيقية، التى تفيد فى إصدار القرارات المناسبة ومواجهة الأحداث.

وهو عمل شاق جداً فى ضوء إحجام كثير من المواطنين عن التعامل مع هذه النوعية من الأجهزة خوفاً من افتضاح أمرهم، رغم ما تقدمه هذه الأجهزة من ضمانات السرية والأمان.

ولكن هذه الأجهزة لديها من الذكاء والحرفية والتدريب ما يجعلها قادرة على استخلاص المعلومات من المواطن بطرق غير مباشرة، كما أنها تستطيع تأكيد المعلومات أو نفيها عن طريق استخدام التقنيات الفنية الحديثة في مراقبة الأشخاص ومراقبة وسائل الاتصال والأماكن وكافة التحركات، وكذلك التنصت والتصوير في إطار الشرعية القانونية.

ثانيا: رد الفعل السريع الرادع.

رأينا كيف تتم المواجهة الأمنية للعمليات الإرهابية، وكيف أن أجهزة الأمن تحصل على المعلومات اللازمة للمواجهة ثم تقوم بالضربات الاستباقية التي تجهض العمليات الإرهابية قبل دخولها مرحلة التنفيذ.

ولأن العمليات الإرهابية لا يقوم بها أفراد من تلقاء أنفسهم، بل يتم التخطيط والإعداد لها بمعرفة أجهزة استخباراتية دولية ومنظمات إرهابية تتعاون جميعها في عملية واحدة وتشارك بالمعلومات، وكذلك أعمال رصد الأهداف، والمراقبة بالإضافة إلى جهات التمويل والتدريب على التنفيذ والإمداد بالسلاح المطلوب لتنفيذ العملية، كما تساعد بخبراتها في معرفة أقصر الطرق وأكثرها أمناً للوصول إلى الهدف، وطرق الهروب بعد التنفيذ، فكل هذه العناصر تحتاج إلى وقت وجهد في إطار من السرية التي تغلف العملية بكاملها.

وبالرغم من الضربات الاستباقية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، فقد تنجح المنظمات الإرهابية في تنفيذ بعض العمليات الإرهابية في ضوء موجات الكر والفر بين هذه التنظيمات والأجهزة الأمنية. وهنا تصبح الأجهزة الأمنية في موقف رد الفعل، ولابد لإثبات ذاتها وسيطرتها على أمن المجتمع، أن تلاحق من قاموا بهذه العملية وارتكبوا عملاً إجرامياً لضبتهم وتقديمهم إلى المحاكمة، ولذا فهي تبذل جهوداً مضنية وجبارة لكشف ملابسات الحادث وضبط مرتكبيه.

وقد نجحت أجهزة الأمن المصرية فى ضبط عدداً كبيراً من العناصر التى قامت بتنفيذ معظم العمليات الإرهابية التى وقعت فى مصر فى السنوات الأخيرة، بنسبة عالية تكاد تصل إلى خمسة وتسعون بالمائة من العمليات الإرهابية التى اجتاحت مصر.

ورغم الخسائر البشرية والإقتصادية التى نتجت عن هذه العمليات الإرهابية وما تركته من أثر نفسى للمصريين فإنها قد أتت بأثر عكسى تماما، فلم تهن عزيمة الشعب المصرى ورغبته فى القضاء على الإرهاب واقتلاعه من جذوره، بل إنها زادته إصراراً على مساعدة الأجهزة الأمنية والوقوف بجانب الشرطة والقوات المسلحة فى مهمتهم الوطنية، كما عمقت كراهية المجتمع المصرى للإرهاب بكافة صوره الفكرية والعقائدية.

وقد ساعد على ذلك قدرة الأجهزة الأمنية على كشف مرتكبي هذه العمليات وضبطهم فى زمن قياسي أثار إعجاب المصريين، بل العالم أجمع مما أدى إلى تقوية ثقة المصريين فى أجهزتهم الأمنية، وأشاع الأمن والطمأنينة فى المجتمع المصرى، والتى كانت مفقودة عقب أحداث شهر يناير ٢٠١١ والتى أدت إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن والأمان بالشارع المصرى، بسبب انهيار جهاز الشرطة، والذى استطاع أن يتعافى فى وقت قصير جداً وأصبح قادراً على ضبط الشارع المصرى وإعادة الأمن المفقود، ثم استطاع بالتعاون والتنسيق مع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى أن يرد وبقوة وعنف على أية محاولات تستهدف أمن البلاد، بل أتسمت الردود الأمنية بالحرفية العالية والتى أظهرت قوة الجهاز وخبرته العالية فى التعامل مع مثل هذه الحوادث، ولم يكن هذا العمل سهلاً، بل أنه كلف جهاز الشرطة الكثير من الشهداء حتى أنه طبقاً للإحصاءات الرسمية فقد قدم جهاز الشرطة فى الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ثمانمائة وواحد وسبعون شهيداً (٨٧١) من بينهم مائة وتسعة وثمانون ضابطاً(١٨٩). وعقب قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ضد حكم جماعة الإخوان ونتيجة للعمليات الإرهابية التى قامت بها خلايا تنظيم الإخوان، قدمت الشرطة ستمائة وثمانية وخمسون شهيداً (٦٥٨) بينهم مائة وخمسة وأربعون ضابطاً (١٤٥) فى الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى ١٣ ديسمبر ٢٠١٦.

وظهرت قوة الشرطة فى نتيجة الضربات التي قامت بها وقد تساقط أعضاء التنظيم الإرهابى وخلاياه النوعية فى أيدى الشرطة، وتوالت الاعترافات بتوجيهات التنظيم لمهاجمة مرافق الدولة ورجال الشرطة والقوات المسلحة، وتم إحالتهم إلى السلطات القضائية لمحاكمتهم.

وفي هذا الصدد اتخذت أجهزة الشرطة والأمن المصرية إسلوب الرد السريع والرادع ضد الإرهابيين لردعهم عن الأعمال التى يقومون بها، بقصد هدم أركان الدولة وتقويض المجتمع على أساس عدم التحاور معهم -سبق فشل التحاور معهم- أو مهادنتهم، بل مؤاخذتهم بالقوة وتدمير أوكارهم فى إطار شرعى وفى ظل القوانين المعمول بها لمكافحة الإرهاب.

وأصبحت المشاركة الشعبية ضرورة حتمية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة كافة الأفكار المتطرفة، وكذلك المشاركة الشعبية والمجتمعية فى تجديد الخطاب الدينى، وتصحيح مساره طبقا للشريعة الإسلامية الغراء والسنة النبوية الشريفة. وتنقيته من الأفكار المغلوطة والمدسوسة.

ثالثا: الإعداد والتدريب.

اجتازت المواجهة بين الأجهزة الأمنية والتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة مراحل عديدة فى العصر الحديث منذ بدايات القرن الماضى وتحديداً منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين كجماعة دينية دعوية بدأت فى الانتشار بين أوساط الشعب المصرى وخاصة فى الأقاليم حيث تزداد النزعة الدينية المتأصلة في المصريين، فى وقت كان الجهل وضحالة التعليم تسيطر على أغلبية الشعب بالإضافة إلى الفقر والمرض نتيجة الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة حتى انتهاء العهد الملكى فى مصر.

وعندما ظنت جماعة الإخوان المسلمون أنها أصبحت تشكل قوة لها ظهير شعبى داخل الدولة المصرية، مما جعلها تطمح أن يكون لها دور فى حكم مصر، ونصيب من السلطة، وأن تشارك فى الحكم بما لها من قوة على الأرض تساندها وتعتمد عليها

فى الحشد لتنفيذ رغباتها بإرهاب السلطة الحاكمة بهذه القوة الشعبية، رغم أنها لم تكن حزباً سياسياً يقوم بدوره فى إطار الشرعية القانونية والسياسية.

ولأن هذه الجماعة بحكم نشأتها الدينية الدعوية لم تكن حزباً سياسياً لتتمكن من المشاركة فى الحكم فقد شاركت بطريق غير مباشر، وذلك بمساندة حزب ضد آخر فى الإنتخابات التشريعية، ولأن أعضاؤها قد أعطوا البيعة وتعهدوا بالسمع والطاعة، فكل ما يصدر عن مكتب إرشاد الجماعة هو أمر غير قابل للمناقشة وواجب التنفيذ، فإذا صدر الأمر من مكتب الإرشاد بمساندة حزب معين والدعوة والتصويت له، فلابد على جميع أعضاء الجماعة من الالتزام بذلك، لأن ذلك سيساعدها على الضغط على هذا الحزب في حالة فوزه ليكون العائد مجزياً للجماعة وتستطيع أن تجنى ثمار مساندتها للحزب بمكاسب سياسية جديدة.

ونتيجة لهذه السياسة أصبح للجماعة أصدقاء وأعداء تتباين مواقفهم من الجماعة طبقاً للظروف السياسية التى تمر بها البلاد.

ولأن الهدف الأساسى الغير معلن للجماعة هو الاستيلاء على السلطة وإعادة إقامة دولة الخلافة الإسلامية التى انتهت بزوال الدولة العثمانية، فقد كونت الجماعة تنظيماً سرياً داخلها تحت الإشراف الشخصي والمباشر لمرشد الجماعة حسن البنا واضلع هذا التنظيم بالأعمال السرية الغير شرعية للجماعة وتطورت إلى القتل والاغتيال وتفجير المنشأت الاقتصادية لإثارة الرعب وإرهاب خصوم الجماعة وإجبار السلطة الحاكمة على اتخاذ قرارات فى صالح الجماعة.

وهنا بدأت الأجهزة الأمنية تعمل على تطوير توجهاتها فى محاربة الجماعة من مجرد متابعة الأنشطة الدعوية، والخيرية التى يقوم بها أفراد الجماعة، إلى مواجهة أنشطتها التخريبية، وبدأ السباق بين الأجهزة الأمنية والجماعة الإرهابية، فكل منها يسعى إلى التفوق على الآخر، حيث تسعى الجماعة إلى زيادة نشاطها التخريبي للضغط على السلطة الحاكمة، بينما تسعى الأجهزة الأمنية إلى مقاومة هذا النشاط ودحره والقضاء عليه لحماية الدولة من الانهيار.

ولأن وزارة الداخلية هى حائط الصد الأول وجبهة المواجهة ضد الجماعة الإرهابية، والتى تبذل الجهد فى سبيل القضاء على هذا النشاط الإرهابى، فكان لابد لها أن تغير من أساليب ووسائل المواجهة، بداية من التطوير الفكري لرجال الشرطة إلى الإعداد البدنى والمهارى والنفسى الجيد لاستيعاب الفكر الإرهابى الجديد، إلى تحديث الأجهزة والمعدات الأمنية والمساعدات الفنية المناسبة لمواجهة الفكر المتطرف والنشاط التخريبي.

هذا وأدخلت نظم التدريب الحديثة لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى الأجهزة والمعدات والأسلحة التى تتطلبها المواجهة. وسوف نلقى الضوء بشئ من الإيجاز على هذا التطور فى آداء الأجهزة الأمنية.

حيث يبدأ إعداد الضباط والأفراد منذ اللحظات الأولى لالتحاقهم بالعمل الشرطي، وتتولى مصلحة التدريب وضع مناهج الدورات التدريبية للأفراد بينما تتولى أكاديمية الشرطة ومصلحة التدريب هذه المهمة بالنسبة للضباط، فعندما يلتحق الشاب بكلية الشرطة فى مرحلة الإعداد الأولى، يتم تأهيله من حيث الانضباط وطاعة الأوامر والتعاون وتنظيم العمل مع زملائه، وقيمة الوقت والجهد، وهذا من خلال التدريبات اليومية بجانب التأهيل الرياضي والبدني من خلال ممارسة جميع أنواع الرياضات الخفيفة كالألعاب المختلفة والعنيفة التي تشمل الملاكمة والمصارعة ورياضات الدفاع عن النفس والكاراتية.

وكذلك دراسة العمليات الشرطية وهى التى تختص بعمليات الدفاع والقبض فى جميع الظروف التى يمكن أن تتم فيها هذه العمليات من حيث الطقس والمناخ والتضاريس والطبيعة السكانية للأماكن التى يمكن أن تتم فيها هذه العمليات، وذلك باستخدام الأسلحة والمعدات والأجهزة المختلفة.

كما تهتم الكلية بتدريب الطلاب على أعمال البحث الجنائى والتحقيق وأعمال المراقبات وطرق التمويه والتخفي وكيفية تجنيد الأشخاص للحصول منهم على المعلومات وفحص آثار الجرائم.

هـذا بالإضافة إلـى دراسـة القانـون ممـا يضفـى علـى عملهـم الصبغـة القانونيـة فـى التعامـل مـع الأشـخاص مـع المحافظـة علـى حقوقهـم القانونيـة التـي يكفلهـا لهـم القانـون أثنـاء التحقيـق والاسـتجواب.

وفي هـذا الإطـار فـإن وزارة الداخليـة تعطـى اهتمامـا بالغـا لدراسـة حقـوق الإنسـان طبقـا للتشـريعات والقوانـين المصريـة والمواثيـق الدوليـة وجعلهـا أساسـاً فـى تعامـلات رجـال الشـرطة مـع الجمهـور، بـل يتعـرض مـن يتجـاوز فـى حـق مـن حقـوق الإنسـان لأشـد العقـاب، وهـو مـا زاد مـن ثقـة المواطنـين فـى جهازهـم الأمنـى.

ولا ينتهـى الإعـداد والتدريـب بتخـرج الضابـط مـن الكليـة بـل يسـتمر التدريـب طـوال فتـرة عملـه بالشـرطة، فـلا يلتحـق بـأى فـرع مـن فـروع العمـل الشـرطى إلا بعـد الحصـول علـى دورات تدريبيـة تؤهلـه للعمـل بهـذا الفـرع، بـل يسـتمر التدريـب كذلـك أثنـاء عملـه فـى ذلـك التخصـص للوقـوف علـى أحـدث الوسـائل والنظـم التـى تسـاعد علـى جـودة العمـل حيـث تنعقـد هـذه الـدورات بكليـات ومعاهـد أكاديميـة الشـرطة.

وإضافـة إلـى ذلـك فهنـاك المعاهـد الخاصـة بإعـداد أفـراد الشـرطة وتأهيلهـم مـن الناحيـة البدنيـة والنفسـية والقانونيـة والتخصصيـة للعمـل بجميـع الأعمـال الشـرطية.

هـذا بالإضافـة إلـى الاهتمـام بتثقيفهـم وتوعيتهـم حتـى يكونـوا علـى وعـى تـام بمـا يـدور مـن أحـداث ممـا يسـاعدهم في أداء الأعمـال التـي يكلفـون بهـا.

وتشـمل الـدورات التدريبيـة الجانـب العملـي والجانـب النظـري، حيـث يتمثـل الجانـب العملـى فـى التدريـب علـى الأجهـزة والمعـدات التـى تسـتخدمها أجهـزة الشـرطة فـى العمليـات التـى تقـوم بهـا وعلـى سـبيل المثـال أجهـزة التنصـت والمراقـب والتصويـر وكذلـك أجهـزة ومعـدات الإطفـاء والإنقـاذ واكتشـاف المتفجـرات والشـراك الخداعيـة والتعامـل معهـا بإبطـال مفعولهـا أو تفجيرهـا أو نقلهـا مـن مـكان وجودهـا إلـى مـكان آخـر أكثـر آمانـاً للتعامـل معهـا.

وهـذا ممـا يزيـد مـن قـدرات الأجهـزة الأمنيـة للتعامـل ومواجهـة منظمـات الشـر والعـدوان وعلـى أن تحمـي مقـدرات الشـعب وصيانة المرافق الحيوية والمنشـأت الاقتصادية وحمايـة أرواح المواطنـين فـى سـبيل أن تبقـى هـذه الدولـة التـى تمتـد جذورهـا فـى أعمـاق التاريـخ، والتـى أشـرقت شـمس حضارتهـا علـى العالـم أجمـع.

ولـن تسـتطيع جماعـات الشـر والظـلام مهمـا أوتيـت مـن قـوة أن تطفـئ شمسـها أو تدنـس أرضهـا، ولـن يرتفـع علـى أرض مصـر إلا أعـلام الحريـــة والعـــدل والمســاواة.

رابعا: الضربات الاستباقية.

مفهوم الضربات الاستباقية.

ظهـر مفهـوم الضربـات الاسـتباقية منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة، وقـد أطلـق عليـه البعـض تعبيـر «الضربـات الوقائيـة» كمـا ظهـرت لـه مرادفـات كثيـرة فـى السياسـة الدوليـة.

وقـد ارتبـط هـذا المفهـوم بالمعـارك الحربيـة، أى أنـه مفهـوم عسـكرى فـى الأصـل، اسـتخدم فـى الحـروب بـين الـدول، ولـم يكـن مفهومـاً أمنيـاً بالمعنـى الصريـح للأمـن الـذى هـو حمايـة المواطنـين داخـل حـدود الوطـن، فهـو يعتمـد أساسـاً علـى مفاجـأة العـدو بعمـل غيـر متوقـع يهـدف إلـى إربـاكـه وضـرب خططـه التـى أعدهـا سـلفاً حتـى يضطـر إلـى إلغائهـا أو محاولـة تعديلهـا لتحقيـق أهدافـه.

فمثـلاً عندمـا قامـت اليابـان فـى عـام ١٩٤١ بالهجـوم علـى ميناء (بيـرل هاربـور) الأمريكـي وهـو ميناء حيـوى للبحريـة الأمريكيـة، حيـث أصابـت عصـب الحيـاة اللوجيسـتية للقـوة الأمريكيـة، واعتبـر هـذا الهجـوم ضربـة اسـتباقية وجهتهـا اليابـان للولايـات المتحـدة الأمريكيـة لمنـع قيـام أى هجـوم أمريكـى عليهـا مـن هـذا الميناء.

وكذلـك يعتبـر العـدوان الإسـرائيلى علـى مصـر عـام ١٩٥٦ ضربـة وقائيـة اسـتباقية بررتهـا إسـرائيل بأنهـا ضـد قـرار مصـر بإتمـام صفقـة الأسـلحة التشـيكية وإن هـذا العـدوان لمنـع إتمـام هـذه الصفقـة، وفـى نفـس هـذا العـدوان اشـتركت المملكـة المتحـدة وفرنسـا فـى

الهجوم على مصر، ولكل منها هدف مغاير لهدف إسرائيل، فقد اشتركت فرنسا في العدوان رداً على وقوف مصر ودعمها لثورة الجزائر وإمدادها بالسلاح والمال وتدريب الثوار فى مصر، وكذلك لإجبار مصر على إلغاء قرارها بتأميم قناة السويس، والتى لفرنسا مصالح اقتصادية واستراتيجية فيها وهو نفس الهدف الذي تذرعت به المملكة المتحدة للاشتراك فى العدوان، وأرادت العودة مرة أخرى لاحتلال منطقة قناة السويس، ويرى آخرون أن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م كان بمثابة حرب استباقية أو ضربة وقائية لصالح فرنسا وبريطانيا التي رأت في تأميم قناة السويس من جانب مصر زمن الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، بمثابة تهديد مباشر لأمنهما ومصالحهما ويستوجب ضربة استباقية لإعادة الأمور لنصابها دون سابق إنذار لذلك، فيما زعمت إسرائيل أنه ضربة استباقية لمنع مصر من استيعاب صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها عام ١٩٥٤م حتى لا تشكل تهديداً ضدها. ويعتقد الخبراء أن العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى ١٩٦٧ كان ضربة وقائية تعتمد على نوايا محتملة لهجوم طرف على آخر وهذا ما اعتقدته إسرائيل لمحاولة وقاية نفسها بنقل الحرب المحتملة إلى الطرف الآخر بصورة استباقية، وهو نفس الهدف الذي قاما من أجله بضرب المفاعل النووى العراقى فى ١٩٨١ وذلك لمنع تطوير القدرات النووية العراقية ومنع أى دولة عربية من امتلاك السلاح النووى.

وينطبق نفس المفهوم على حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى قامت فيها مصر وسوريا بالهجوم على القوات الإسرائيلية التى تحتل الأرض العربية منذ عام ١٩٦٧.

وحسب العلوم العسكرية فإنه لا يمكن الفصل أو التمييز بسهولة بين الضربة الاستباقية والضربة الوقائية على الصعيد العسكرى، فإذا كانت الضربة الوقائية تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم، فإن الضربة الاستباقية تأتى فى مرحلة متقدمة لتوجيه ضربة سريعة ومباغتة لقوات الخصم قبل المبادرة فى بدء الحرب. والضربة الاستباقية أو الوقائية، كما يحلو للبعض تسميتها، والتي بدأت الكتابات الأكاديمية الغربية والعربية تروج لها كنسق جديد في العلاقات الدولية أو كنظرية

ذات مواصفات معينة ولها رواد ومفكرين، اتخذت اليوم صفة مبدأ بوش أو سياسة المحافظين الجدد في العلاقات الدولية.

ويشبه بعض المراقبين الطريقة التي وصل بها المحافظون الجدد إلى السلطة في واشنطن، بما كان عليه الحال عندما أمسك الحزب النازي بزمام الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٦، فلم تكن القوى السياسية في ألمانيا وأوربا على دراية كافية بالأجندة الخفية للنازيين، ومساعيهم لإثارة نزاعات إقليمية ودولية انتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية.

لقد أظهر فريق بوش قدرة ملحوظة على مباغتة الرأي العام الدولي بأجندته السياسية، مستفيداً من حالة الارتباك التي صاحبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ومهيئاً الأجواء داخل الولايات المتحدة وخارجها لتقبل مبدأ الحرب الاستباقية الوقائية، وهو ما مكنه من استقطاب تأييد دولي واسع النطاق في الحرب على أفغانستان والعراق، وساعياً لتوظيف هذا التأييد في الحروب التالية على دول «محور الشر» (إيران وكوريا)، ومن ثم إطلاق جملة مبادرات سياسية وأمنية ترمي إلى إحداث تغيير واسع المدى في عدة أقاليم، في مقدمتها الشرق الأوسط.

ويعرف أهل السياسة الضربة الاستباقية أو الوقائية بأنها: «التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، خاصة إذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا»، بمعنى أن الاعتماد في الضربات الاستباقية أو الوقائية يكون على نوايا الطرف الآخر أو لمجرد كونه عدو محتمل أو قائم للدولة الأولى التي بادرت بهذه الضربة، وسواء قام الخصم بإظهار هذه النوايا من خلال تحرك عسكري أو تصعيد سياسي أو لم يظهر.

وإن كان يتفق دارسو العلوم العسكرية والمختصين في التخطيط الاستراتيجي للعمليات الحربية مع المفهوم السابق على إنه يخص الضربات الوقائية، إلا أنهم يميزون بين هذا المفهوم السياسي والعسكري في آن واحد وبين الضربات الاستباقية، إذ يعتبرون أن الضربات الاستباقية مفهوم عسكري «استراتيجي وليس سياسي

ويخضع لقيادة الجيش وآليات إدارتها للحرب بعد نشوبها أو قبل نشوبها بفترة قصيرة، وملخص وجهة نظرهم أن الضربات الوقائية توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومه أم لا، بينما الضربات الاستباقية فإنها توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية مختلفة استعداداً لهجوم حقيقي، ويبدو أن الفرق عملياً مركز في التخطيط لإدارة الحرب بعد توافر النوايا لخوضها لدى أحد الطرفين، ما يعني أن لا خلاف جوهري بين المصطلحين السياسي والعسكري من الناحية النظرية، باعتبار أن عنصر القيام بالفعل متوفر في كلا الحالتين.

ويطرح خبراء العلوم العسكرية أمثلة تميزّ بين الضربتين، إذ يعتبر الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر الأمريكي عام ١٩٤١م بمثابة ضربة استباقية، حيث وجهت اليابان للولايات المتحدة ضربة تستبق فيها أي هجوم أمريكي عليها، بينما تعتبر إسرائيل أن حربها ضد مصر في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م كان ضربة وقائية لمنع مصر من إتمام صفقة الأسلحة التشيكية، وكذلك ضرب المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) عام ١٩٨١م كان ضربة وقائية للحيلولة دون تطوير القدرات النووية العراقية، وذات الشي يطبقه خبراء العلوم العسكرية على حرب إسرائيل على الدول العربية عام ١٩٦٧م، وكذلك على حرب أكتوبر ١٩٧٣م من جانب مصر وسوريا ضد إسرائيل، ويلاحظ في الأمثلة المطروحة على الضربة الوقائية أن جميعها كانت تعتمد على نوايا محتملة لهجوم طرف على الأخر، فيحاول وقاية نفسه بنقل الحرب إلى الطرف الآخر بصورة استباقية.

مما يعني أن ثمة تداخل بين الضربتين على الصعيد العسكري نوعاً ما، فإذا كانت الضربة الوقائية تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم، فإن الضربة الاستباقية تأتي في مرحلة متقدمة -حسب العلوم العسكرية- لتوجيه ضربة سريعة ومباغتة لقوات الخصم قبل المبادرة في بدء الحرب.

وحول مفهوم الإدارة الأمريكية للضربة الاستباقية أو الوقائية -رغم الاختلاف البسيط بينهما من الناحية العسكرية والتكتيكية وحسب- قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه للشعب الأمريكي بعد عشرة أيام على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م: «علينا أن ننقل المعركة إلى العدو وأن نزعزع خططه، علينا أن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر، إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو طريق الفعل»، وأضاف بوش: «على الولايات المتحدة أن تكشف خلايا الإرهاب في ستين دولة أو أكثر»، وهو ما يعني أن بوش قد أعلن -من طرف واحد- انتهاج سياسة الضربة الأولى الاستباقية ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تأويهم في المكان والزمان الذي تختارهما الولايات المتحدة سواء كانت هناك نوايا إرهابية فعلا أو مجرد توجس ومخاوف قد لا يكون لها أساس من الصحة، وهو ما يفسر قول بوش: «لو أننا انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن ننفذ فسوف ننتظر طويلاً».

وعاد الرئيس بوش ليؤكد على نظرية أو سياسة الضربة الاستباقية أو الوقائية في خطاب له أمام الحزب الجمهوري بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٢م، حيث أوضح أن عنصري الردع والاحتواء اللذين قادا سياسة أمريكا الخارجية منذ طرحها في إطار مبدأ ترومان عام ١٩٤٧م، لم يعودا كافيين، وبعد يومين من هذا الخطاب، شرحت مستشارة الأمن القومي السابقة ووزيرة الخارجية فيما بعد (كونداليزا رايس) مبدأ بوش الاستباقي أو الوقائي بقولها: «إنه يعني منع أعمال تدميرية معينة ضدك، ومن خصم لك، وأن هناك أوقاتاً لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم، ثم ترد»، ومن الواضح أن الضربات الاستباقية بهذا المفهوم وعلى هذه الصورة، تقوم على دلائل غير مؤكدة وليس رداً على هجوم فعلي، لذلك فهو سلوك هجومي في أساسه بينما مبدأ ترومان للردع والاحتواء يبقى دفاعي في مفهومه.

والسؤال المطروح هو ما إذا كانت الأعمال الاستباقية تميز هذه السياسة الجديدة عن غيرها؟

إذ تعرف وزارة الدفاع الأمريكية العمل الاستباقي بأنه «هجوم يتسم بأخذ المبادرة بناء على أدلة دامغة بأن هجوم العدو وشيك»، وعلى النقيض من ذلك، فإن الحرب الوقائية هي «حرب تُشن بناء على اعتقاد بحتمية حدوث نزاع عسكري رغم أنه غير وشيك ويستلزم تأخيره قدراً كبيراً من المخاطرة».

ويبرر جراهام أليسون المحاضر في جامعة هارفارد الحرب الاستباقية بقوله: «قد أدخل معك في يوم ما في حرب، وفي الوقت الراهن أتمتع بالقوة في حين تفتقر إليها، لذا فإنني سوف أشن الحرب حالياً».

ويشير أليسون إلى أن هذا المنطق نفسه هو الذي دفع باليابانيين إلى شن هجومهم على (بيرل هاربر)، بل إن بعض اليابانيين يعتقدون أن الخطأ الفادح الذي ارتكبوه هو أنهم تأخروا أكثر من اللازم.

وهناك فرق جوهري بين الهجوم الاستباقي والحرب الوقائية، فكما تم الإشارة آنفاً، فإن الهجوم الاستباقي يكون مبرراً إذا كان التهديد وشيكاً وساحقاً، ولا يترك مجالاً لاختيار الوسائل أو متسعاً من الوقت للتخطيط. وفي الحرب الوقائية لا يكون التهديد مؤكداً أو وشيكاً، وهذا ما يجعل الإدارة الأمريكية تصرّ على أن استراتيجيتها استباقية رغم أن بعض المسؤولين الأمريكيين يستخدمون المصطلحين معاً.

ولهذا يرى البعض أن حرب الولايات المتحدة على العراق أو العدوان الأمريكي «البريطاني على العراق في آذار ٢٠٠٣م يندرج تحت ما يسمى بالحرب أو الضربة الاستباقية والوقائية، بينما تعتبر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م حربا دفاعية عن سيادة الكويت واستقلالها وبموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة العسكرية للدفاع عن دولة أو دول من تهديد واقع عليها، وكان أمام العراق فرصة استخدام الضربة الوقائية الاستباقية لضرب قوات التحالف وهي في طريقها للتجمع أو التكّيف مع ساحة الحرب قبل بدايتها في يناير عام ١٩٩١م، خاصة أن عملية نشر وتجميع هذه القوات في منطقة الخليج أخذت فترة ستة شهور كاملة ، فيما كان

العراق يحتل الكويت وينشر قواته على مختلف الجبهات وكانت قواته الجوية في أهب الاستعداد لانتظار الأوامر بالقصف الجوي منذ أول لحظة لوصول القوات الأمريكية والغربية إلى ساحة المعركة، وهو ما أثار استغراب خبراء الحروب من منهجية وعقلية صانع القرار العراقي آنذاك.

وكشفت الفترة من سبتمبر ٢٠٠١م إلى إبريل ٢٠٠٣م عن صعوبة تطبيق الهند استراتيجية الضربة الوقائية ضد باكستان، فقد حاولت الهند خلال تلك الفترة وتحت تأثير تجربة أحداث سبتمبر وسيناريو الرد الأمريكي على تلك الأحداث من ناحية، ثم صدور وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠٠٢م من ناحية أخرى، والتي تبنت مفهوماً مرناً لمفهوم وشروط الضربة الاستباقية، عند تطبيق هذا المفهوم ضد باكستان.

بل رأت الهند في باكستان حالة مثالية لتوفر شروط الضربة الاستباقية على النحو الذي طورته التجربة الأمريكية، والذي ركز على التنظيمات الإرهابية وما أطلق عليه الدول المارقة ذات النظم غير الديمقراطية، والتي تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب، وقد ذهب وزير الشئون الخارجية الهندية ياشوانت سنها في الأسبوع الأول من أبريل ٢٠٠٣م إلى القول بأن الهند يتوفر لديها حالة جيدة لتوجيه ضربة استباقية ضد باكستان، معتبراً أنه إذا كان غياب الديمقراطية وامتلاك أسلحة دمار شامل، وتصدير الإرهاب هي شروط الضربة الاستباقية، فإن باكستان تمثل الحالة الأولى بالعمل الاستباقي، غير أن التجربة العملية كشفت بوضوح عن تعقيدات تطبيق تلك الاستراتيجية آنذاك، رغم أن هذا مؤشر خطير لمحاولات الدول الأخرى لتبني هذه النظرية والاستراتيجية في سياساتها الخارجية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر دفع العديد من السياسيين والمحللين السياسيين داخل الإدارة الأمريكية وخارجها إلى بناء وتنمية مفهوم الضربة الاستباقية من أجل استثمار هذه القوة الأمريكية الهائلة والضاربة لأهداف وأغراض سياسية تصب بمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم خطورة

هـذا المنهـج السياسـي» العسـكري، إلا أنهـا غيـر قـادرة علـى تعميمـه علـى العديـد مـن المناطـق في العالـم خصوصـاً أن مفهـوم الضربـة الاسـتباقية يتطلـب شـروطا رئيسـية، أهمهـا: ضعـف الطـرف المقابـل، وإمكانيـة تطبيـق الضربـة الاسـتباقية تجـاه الـدول والمناطـق التـي تعانـي مـن الاختـراق السياسـي والاقتصـادي الخارجـي، وكذلـك ضـرورة توافـر تواجـد عسـكري ضخـم في المناطـق التـي سـوف ينفـذ فيهـا الضربـة الاسـتباقية مـن أجـل احتـواء ردود الفعـل المحتملـة بعـد الضربـة.

إن نظريـة الضربـة الاسـتباقية تُشـجع علـى إسـاءة اسـتخدام القـوة، وترسّـخ سـابقة خطيـرة يحـذو حذوهـا الآخـرون.

أن هـذه الإسـتراتيجية لا تضـع معيـاراً محـدداً للحكـم علـى التهديـد الـذي يبـرر توجيـه ضربـة اسـتباقية، فالدولـة الخصـم أو العـدو تبعـاً للنوايـا المحتملـة، ليسـت هدفـاً تلقائيـاً للضربـة الاسـتباقية.

وربمـا يكـون أهـم إنجـاز للاسـتراتيجية الأمريكيـة أو لصقـور اليمـين الجديـد، هـو الثنـاء علـى نظـرة بـوش لإحضـار الديمقراطيـة إلـى الشـرق الأوسـط وسـط مظاهـر غيـر عاديـة لكراهيـة الديمقراطيـة واحتقارهـا، وتـم تصويـر هـذا بالتمييـز الـذي قامـت بـه واشـنطن بـين أوروبـا القديمـة والجديـدة، فالأولـى تـم التنديـد بهـا، أمـا الجديـدة فتـم الترحيـب بهـا وبشـجاعتها، وكان المعيـار محـددا بشـدة: تتكـون أوروبـا القديمـة مـن حكومـات تتخـذ نفـس الموقـف الـذي تتخـذه الأغلبيـة بـين شـعوبها مـن الحـرب علـى العـراق برفضهـا تمامـاً، بينمـا أبطـال أوروبـا الجديـدة يتبعـون أوامـر صـادرة إليهـم مـن البيـت الأبيـض في واشـنطن.

إن الاسـتراتيجية العظمـى تعطـي الولايـات المتحـدة سـلطة تنفيـذ حـرب وقائيـة لا حربـا اسـتباقية، ومهمـا كانـت التبريـرات التـي تحـاول تسـميتها بالحـرب الاسـتباقية، فهـي لا تسـري علـى الحـرب الوقائيـة خاصـة، حيـث أن الفكـرة ينهـض لتفسـيرها المتحمسـين لهـا الآن فاسـتخدام القـوة العسـكرية للحـد مـن تهديـد مخـترع أو متخيـل أو محتمـل، ومـن ثـم حتـى التعبيـر بكلمـة وقائيـة هـو تعبيـر فضفـاض للغايـة، فالحـرب الوقائيـة –حسـب

المفهوم الأمريكي- هي ببساطة شديدة الجريمة العظمى التي تمت إدانتها من الغالبية العظمى من دول وشعوب العالم حينما تركت الولايات المتحدة لنفسها العنان لإعلان الحرب على العراق واحتلاله، ومن ثم تهديد دول أخرى بنفس مصير العراق.

وعندما غزت الولايات المتحدة العراق، كتب المؤرخ أرثر شليزنجر أن الاستراتيجية الكبيرة لبوش ضمن مفهوم الحرب الاستباقية أو الوقائية، كانت «مشابهة بوضوح لنفس السياسة التي استخدمتها اليابان الإمبريالية أيام اعتدت على بيرل هاربر في يوم يلطخه العار كما قال الرئيس الأمريكي السابق فرانكلين روزفلت»، وأضاف شليزنجر أنه لا عجب أن موجة التعاطف العالمية التي احتضنت أمريكا بعد ١١ سبتمبر، قد انتهت لتحل محلها موجة عالمية من كراهية الغطرسة الأمريكية والعسكرية الأمريكية، والاعتقاد بأن بوش أكثر تهديداً للسلام من صدام حسين بكثير.

لقد اختير العراق ليكون أول ساحة نموذجية لتطبيق الضربة الاستباقية وجعله أمثولة يرهب بها الآخرون، ثم يستسلمون لأمريكا بلا قتال، كما أشار ريتشارد بيرل، الذي وصف بـ أمير الظلام. عقب غزو العراق مباشرة، وهنا يكمن مقتل المشروع الإمبراطوري الأمريكي، حيث كان تطبيق الضربة الاستباقية في العراق لا يقوم على إسقاط نظامه السياسي فقط، للتخلص من عقبة وجود نظام حر غير خاضع للسيطرة الامريكية ويجلس «فوق بحيرة نفط»، كما قال مسؤولون أمريكيون، وهو أمر يمنع تطبيق نظرية «أن من يمسك بالنفط يسيطر على العالم»، بل يجب أيضا إلحاق دمار شامل وجذري بالدولة العراقية، لضمان حل الجيش والمؤسسات وإعادة العراق إلى عصر ما قبل الصناعة.

ويخطئ من يظن أن التهديد، طبقا لهذه الاستراتيجية، يقتصر على الجانب العسكري فقط، فبالرغم من إعلان سياسة تقوم على تجريد كل الأطراف من القدرة على حيازة أسلحة دمار شامل والتخلص من أسلحة دمار شامل مملوكة حاليا، ووسائل إيصالها، كالصواريخ والطائرات ومنع أي محاولة جديدة للحصول عليها، فان تدقيق وتحليل مفهوم الضربة الاستباقية يؤكد أن التهديد يشمل وجود منافسين

للولايات المتحدة في المجالات التكنولوجية والتجارية والعلمية، واحتمال تفوق هؤلاء مستقبلاً عليها، وفي هذه الحالات على الولايات المتحدة أن تسارع لاحتواء كل هؤلاء ومنعهم من تحقيق أي تفوق عليها واستخدام كافة السبل، وبلا استثناء، بما في ذلك الغزو العسكري والتدمير الاقتصادي والتكنولوجي، لضمان إعادة تشكيل العالم وفقا لرؤية ومصالح الولايات المتحدة فقط لا غير.

استخدام الضربات الاستباقية في مواجهة الإرهاب:

تأتي الضربات الاستباقية لأجهزة الأمن، لتعمق جراح تنظيم الإخوان الإرهابي، وتزيده أوجاعاً، بعدما نجحت في تقويض بنائه وشل حركته، وإحباط مخططه الخسيس، لنشر العنف والفوضى في الشارع المصرى، تلك الضربات التي بدأت منذ مارس ٢٠١٥، وأتت بثمارها في اقتلاع جذور الإرهاب من أرض مصر الطيبة. أن الضربات الاستباقية لرجال الشرطة تؤكد أن وزارة الداخلية تسير على الطريق الصحيح.

وإنه منذ أن بدأت الحرب على الإرهاب في مصر كنا نتعامل بسياسة رد الفعل بعد كل حادث إرهابي، إلي أن تم توجيه عدداً من الضربات القوية التي أصابت الإرهاب في مقتل.

وكشف قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية جهوده خلال الفترة الماضية، لإحباط مخططات الجماعة الإرهابية التي تستهدف تنفيذ عمليات عدائية ضد مؤسسات الدولة ورجال الجيش والشرطة والقضاء، خلال التظاهرات التي تدعو إليها فى كل مناسبة، وضبط القائمين عليها، وهو ما كان له أثر إيجابي في تحقيق الأمن والاستقرار بالشارع المصري.

وبعد الكشف عن الخلية الإرهابية في مزارع البحيرة وما تحويه من أسلحة ومتفجرات ومخابئ سريه تحت الأرض، وكنز معلومات عن الإرهاب وما يخططون له وعن مموليهم، وفي نفس الوقت كان الكشف عن الخلية الإرهابية في قنا وإحباط ما كانوا يخططون له، وكذا الكشف عن الخلية الإرهابية في كفر الشيخ وأخيراً الخلية

الإرهابية في دمياط، كل هذه النجاحات تؤكد أن جماعة الإخوان هم من يريدون دمار البلاد.

وأن القياديين الإخوانيين شكري نصر محمد البر ورجب عبده مغربي، مسئولي التنظيم بكفر الشيخ هم من وفرا مزرعتين بنطاق البحيرة والإسكندرية بها العديد من المخابئ السرية تحت الأرض.

وفي النهاية يتم التأكيد أن القيادات الإخوانية بالبلد تلقت تكليفات من قيادات الاخوان بقطر وتركيا بتشكيل مجموعات وكيانات إرهابية للعمل على إحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وتأجيج الفتن الداخلية. واستطاعت الداخلية أن تفك طلاسم خريطة الإرهاب وتقتحم البؤر الإرهابية قبل تنفيذ مخططاتها.

وقامت وزارة الداخلية بتفعيل الضربات الاستباقية التي ساهمت في زلزلة التنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططات المتطرفين لارتكاب العديد من الأعمال التخريبية بالبلاد خلال الفترة المقبلة، وجعلت الكوادر الإخوانية تتساقط في قبضة الأمن، بعد نجاح الأجهزة المعلوماتية بوزارة الداخلية في رصد تحركات العناصر المتطرفة وفك طلاسم خريطة الارهاب ومداهمة البؤر الارهابية في ضربات استباقية متتالية شلت حركت الإرهاب وجعلته يتساقط في قبضة الأمن.

ونجحت الضربات الاستباقية في إسقاط ١٣ كادر إخواني تلقوا تكليفات من قيادات الإخوان بالخارج للقيادات داخل البلاد، بتشكيل مجموعات لهذه الكيانات بمحافظات «دمياط، والبحيرة، والإسكندرية، وكفر الشيخ»، لتنفيذ سلسلة من التفجيرات والعمليات العدائية ضد مؤسسات الدولة، ومنشآتها الحكومية، والمسيحية، وعدد من الشخصيات العامة، ورجال الشرطة، بهدف إحداث حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار، والعمل على تأجيج الفتن الداخلية، وعثر بحوزتهم على نصف طن مواد متفجرة وألغام تستخدم في حفر الأنفاق ومفجرات حروب وأدوات تصنيع العبوات الناسفة والقنابل، قبل ارتكابهم سلسلة من العمليات الإرهابية بالبلاد.

وواصل جهاز الأمن الوطني ضرباته الاستباقية لكشف البؤر الإرهابية التى تعتنق الأفكار الجهادية والتكفيرية، والتى تستهدف تنفيذ عمليات عدائية ضد رجال الشرطة والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة، وكذا المنشآت الهامة والحيوية وممتلكات أبناء الطائفة المسيحية ودور عبادتهم،

وواصلت وزارة الداخلية جهودها لكشف البؤر الإرهابية التي تعتنق الأفكار الوهابية التكفيرية والتي تستهدف تنفيذ عمليات عدائية ضد رجال الشرطة والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة، وكذا المنشآت المهمة والحيوية وممتلكات أبناء الطائفة المسيحية ودور عبادتهم، حيث نجحت في قتل أحد العناصر التكفيرية شديدة الخطورة بدمياط وبحوزته كمية من الأسلحة والعبوات الناسفة.

ضربات استباقية سحقت الإخوان والسلفيين، هكذا دمر الأمن الوطني أوكار الوهابية في مصر

تمكن قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية خلال شهر من إحباط عشرات العمليات الإرهابية التي خطط لها ومولها التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية الهاربين في الخارج بالتحالف مع المليشيات الوهابية السلفية لتنفيذها على الأراضي المصرية، فيما توافرت معلومات لقطاع الأمن الوطنى بصدور تكليفات من قيادات الإخوان بالخارج للقيادات الإخوانية والسلفية داخل البلاد بتشكيل مجموعات إرهابية بمحافظات دمياط، والبحيرة، والإسكندرية، وكفر الشيخ لتنفيذ سلسلة من التفجيرات والعمليات العدائية ضد مؤسسات الدولة ومنشآتها الحكومية والمسيحية، وعدد من الشخصيات العامة ورجال الشرطة؛ بهدف إحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار والعمل على تأجيج الفتن الداخلية.

وواصلت وزارة الداخلية جهودها لكشف البؤر الإرهابية التي تعتنق الأفكار الوهابية التكفيرية والتي تستهدف تنفيذ عمليات عدائية ضد رجال الشرطة والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة، وكذا المنشآت المهمة والحيوية وممتلكات أبناء الطائفة

المسيحية ودور عبادتهم، حيث نجحت في قتل أحد العناصر التكفيرية شديدة الخطورة بدمياط وبحوزته كمية من الأسلحة والعبوات الناسفة، بينما اضطلعت خلية أخرى بالهجوم على كمين النقب بالوادى الجديد واستشهاد عدد من أفراده وأمكن تحديد المتورطين وضبط بعضهم، ومصرع اثنين منهم حال مقاومتهما أثناء عملية ضبطهما، كما تم توجيه ضربة أمنية مؤخرًا لخلية ثالثة تابعة لذات البؤرة أسفرت عن مصرع سبعة من أبرز كوادرها أثناء ملاحقتهم بنطاق الجبل الشرقى بمحافظة أسيوط أبريل الجارى، وأسفر ذلك عن ضبط العديد من الأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة وأنواع أسلحة مختلفة وكميات من الذخيرة ومجموعة من الكتب التكفيرية، وجاري ملاحقة العناصر الهاربة السابق الإعلان عن صورهم وبياناتهم، كما تهيب الوزارة بالمواطنين بسرعة الإبلاغ عن أي معلومات تسهم فى ضبطهم.

فيما أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن زيادة المكافأة المالية إلى مبلغ خمسمائة ألف جنيه لمن يتقدم بمعلومة تُمكن أجهزة الأمن من ضبط أى عنصر من الهاربين المتهمين في تفجير الكنائس، وتتقدم بالشكر لكل من أدلى بمعلومات ساهمت في التوصل للعناصر الهاربة حفاظًا على أمن واستقرار البلاد وتؤكد على الاحتفاظ بالسرية الكاملة لكل من يساهم بتقديم أي معلومات.

وأعلنت وزارة الداخلية عن نجاحها في تصفية ٧ إرهابيين بجبل أسيوط تابعين لتنظيم «داعش» الإرهابي وقالت وزارة الداخلية إنه فى إطار ملاحقة العناصر الإرهابية الهاربة فى القضية رقم ٣٨٥ / ٢٠١٧ حصر أمن دولة عليا، والسابق ضبط عدد من المتهمين فيها، فقد توافرت معلومات لدى قطاع الأمن الوطنى باتخاذ مجموعة من هؤلاء العناصر ممن يعتنقون فكر تنظيم داعش الإرهابى إحدى المناطق الجبلية بمحافظة أسيوط وكرًا لاختبائهم، ولتجهيز العبوات المتفجرة تمهيدًا لارتكاب سلسلة من الأعمال الإرهابية.

وأضافت الوزارة أنه عقب اتخاذ الإجراءات القانونية تم مداهمة الوكر المشار إليه والكائن بجبل عرب العوامر دائرة مركز أبنوب بمنطقة الظهير الصحراوى

الشرقى لمحافظة أسيوط، إلا أنه حال استشعار العناصر الإرهابية باقتراب القوات قاموا بإطلاق الأعيرة النارية بكثافة، مما دفع القوات للتعامل معهم وأسفر ذلك عن مصرع سبعة عناصر من الإرهابيين أمكن تحديد عدد ثلاثة منهم، ومصرع ٢ من العناصر الإرهابية إثر تبادل لإطلاق النار بمزرعة البحيرة، ضبط ٥ عناصر إرهابية بوكر بالإسكندرية والعثور بحوزتهم على أسلحة نارية ومواد تستخدم في المتفجرات، ضبط قنابل ومواد متفجرة فى شقة بالمنوفية.

وفي نفس السياق أعلنت وزارة الداخلية تلقى قطاع الأمن الوطنى لمعلومات تفيد باتخاذ عناصر الكيان المسلح لجماعة الإخوان الإرهابية والذى يتخذ مسمى (حسم، لواء الثورة) لوحدتين سكنيتين بنطاق محافظتى (الإسكندرية، المنوفية) ومزرعة بمحافظة البحيرة أوكارًا لإيواء وتدريب عناصرها على إستخدام السلاح وتصنيع العبوات المتفجرة، وكذا تخزين الأسلحة والعبوات والمواد المستخدمة فى عمليات التصنيع.

وأكدت الوزارة تجهيز تلك العناصر لعدة عبوات لاستخدامها فى ارتكاب الحوادث الإرهابية التى كانوا يعتزمون تنفيذها خلال الفترة القادمة وتمكنهم من زرع إحداها بالقرب من قسم شرطة ثان الرمل / الإسكندرية بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٧ لاستهداف قوات الشرطة حال تحركها، إلا أن يقظة القوات حالت دون ذلك، كذا تخطيطهم لتنفيذ عدد من حوادث الاغتيالات لرجال الشرطة وتمكنهم بالفعل من إغتيال أ.ش/ جمال الديب من قوة قطاع الأمن الوطنى بالبحيرة.

وأعلنت وزارة الداخلية عن تمكنها من تصفية مسؤول الحراك المسلح «حسم» بجماعة الإخوان بعد تبادل لإطلاق الرصاص مع قوات الأمن بدمياط.

وقالت وزارة الداخلية في بيان لها، إنه فى إطار الجهود المبذولة لكشف ملابسات واقعة وفاة الخفير النظامى مسعود عبدالله حسن الأمير -من قوة مركز شرطة دمياط- خلال مارس الماضى وتحديد وضبط مرتكبيها فتوافرت معلومات حول اختفاء أحد منفذى الحادث عضو الحراك المسلح الهارب محمد عادل عبده بلبولة مواليد

١٩٨٤ نجار ومقيم قرية البصارطة في دمياط بمنطقة المزارع السمكية «السيالة» دائرة مركز شرطة دمياط.

وأضافت الوزارة أنه تم التعامل الفورى مع تلك المعلومات وإعداد الأكمنة اللازمة إلا أنه حال محاولة القوات استيقافه أثناء قيادته دراجة بخارية قام بإطلاق النيران على القوات مما دفعها للتعامل معه وأسفر ذلك عن مصرعه والعثور بحوزته على بندقية آلية بداخلها ٩ طلقات وتم التحفظ على الدراجة البخارية قيادته.

وأعلنت وزارة الداخلية أنه فى إطار الجهود الأمنية المبذولة للحفاظ على حالة الاستقرار الأمنى بالبلاد فقد توافرت معلومات، تفيد اضطلاع عدد من أعضاء تنظيم الإخوان الإرهابى التابعين لجبهة القيادى المتوفى محمد محمد كمال (قائد الجناح المسلح للتنظيم) بمحافظة الإسكندرية، بعقد لقاء تنظيمى بأحد المراكز التعليمية؛ للتخطيط لإعادة هيكلة جبهتهم عقب توجيه عدة ضربات أمنية لها والعمل على تصعيد عملياتهم العدائية خلال الفترة المقبلة، بهدف تقويض مؤسسات الدولة وتم استهدافهم وضبط عدد (١٣) منهم.

وفى ذات الإطار تم ضبط عدد (٦) عناصر بإحدى الشقق السكنية بذات المدينة كانوا يسعون لإثارة الذعر والبلبلة في أوساط المواطنين من خلال طباعة منشور ورقى منسوب صدوره لوزارة الداخلية يتضمن عبارة «الشرطة تهيب بالمواطنين توخى الحذر خشية الاختطاف» ومزيل بعبارة «تحيا مصر»، وعُثر بحوزة المضبوطين على ما يلى «مبالغ مالية مصرية وأجنبية، مجموعة كبيرة من الأوراق التنظيمية».

وأكد مصدر أمنى مسئول أن مأموريات من الأمن الوطنى والعمليات الخاصة بالتنسيق مع مديريات الأمن بالمحافظات للبحث عن أعضاء الخلية الإرهابية الهاربة والمتهمين بالتخطيط وتنفيذ العمليات الانتحارية على الكنائس.

وأضاف المصدر أن الفريق مكون من عناصر من قطاعات الأمن العام والأمن الوطنى وجميع قطاعات الوزارة المعنية بالتعاون مع مديريات الأمن لسرعة ضبط

الإرهابيين، وأكد المصدر أنه يتم تكثيف الجهود داخل محافظاتهم وإغلاق مداخل ومخارج تلك المحافظات، بالإضافة إلى تمشيط الظهير الصحراوى وإغلاق مداخل العاصمة وتوسيع دائرة الاشتباه لضبط الجناة.

وقالت وزارة الداخلية في بيان لها: إن معلومات توافرت لقطاع الأمن الوطني تفيد تورط التكفيري (السيد السيد غازي كحله) بقيام المذكور بإعداد وتجهيز عدد من العبوات الناسفة لاستخدامها في ارتكاب سلسلة من الحوادث الإرهابية خلال الفترة القادمة، وتمكنت مأمورية أمنية من تصفيته.

وتمكن قطاع الأمن الوطني والأمن العام بوزارة الداخلية من تحديد وضبط ١٣ من تلك العناصر الإرهابية وتحديد مزرعتين بنطاق محافظتي البحيرة الإسكندرية، عبارة عن العديد من المخابئ السرية تحت الأرض ضبط بها كميات كبيرة من المتفجرات والألغام والأسلحة النارية فى المخابئ ومن ضمنها ضبط ١٢ مفجرًا حربيًا يُستخدم فى إعداد الأحزمة الناسفة.

وأعلنت وزارة الداخلية في بيان لها أنه استمرارًا للجهود المبذولة لملاحقة الجناح المسلح لتنظيم الإخوان الإرهابى، والتى أسفرت مؤخرًا عن ضبط العديد من عناصره المرتكبين للعديد من الحوادث الإرهابية، كما تم تحديد مزرعتين بنطاق محافظتي البحيرة، الإسكندرية، يمتلكهما القياديان شكرى نصر محمد البر، ورجب عبده عبده مغربى، مسئولا التنظيم بمحافظة كفر الشيخ، عبارة عن العديد من المخابئ السرية تحت الأرض يتم استخدامهما كوكر لتصنيع العبوات المتفجرة وتخزين الأسلحة والذخائر بمختلف أنواعها لحين تسليمها للعناصر المنفذة للحوادث الإرهابية.

وتم توجيه القوات بمشاركة قطاعات الوزارة المعنية ورجال الحماية المدنية وفرق المفرقعات لاستهداف وتفتيش المزرعتين عقب استئذان نيابة أمن الدولة، حيث أسفرت النتائج عن ضبط عدد من أجهزة تصنيع مادة XDR شديدة الانفجار تستخدم فى تصنيع العبوات المتفجرة، كميات هائلة من بودرة وعجينة XDR، وعاء حديدى

كبير الحجم يستخدم فى تكثيف الحمض الخاص بمادة XDR، أعداد كبيرة من البنادق الآلية والأسلحة الرشاشة والخرطوش وبنادق NF والسلاح الجرينوف المتعدد والطبنجات ٩ مم بالإضافة إلى كميات كبيرة من الذخائر والخزن الخاصة بها.

وتم ضبط ألغام أرضية مضادة للأفراد مدون عليها عبارات باللغة الفارسية، قنابل ١F يدوية، كميات كبيرة من القطع الحديدية صغيرة الحجم ورمان البلى يستخدم في تجهيز العبوات الناسفة، كميات كبيرة من بوادئ الانفجار معدة للاستخدام وتحت التجهيز، دوائر توصيل كهربائية ومعدات للتفجير عن بعد، كميات كبيرة تزن نصف طن من مادة نترات الصوديوم، كمية من مادة TNT شديدة الانفجار، ١٢ مفجراً حربياً يستخدم فى إعداد الأحزمة الناسفة.

كما تم ضبط عدد كبير من العبوات الناسفة مختلفة الأحجام جاهزة للتفجير وهياكل عبوات متفجرة بداخلها قطع حديدية صغيرة الحجم، كمية من حمض النايتريك، أقماع نحاسية تستخدم فى تكبير وتوجيه الموجة الانفجارية، نظارة مزودة بكاميرا وكارت ميمورى محمل عليه بعض الأهداف المزمع استهدافها، كمية كبيرة من المواد الكيميائية والأدوات والآلات المستخدمة فى تصنيع العبوات المتفجرة، كما أعلنت وزارة الداخلية عن الخلية الإرهابية المتورطة فى ارتكاب حادثي تفجير كنيستي المرقسية بالإسكندرية، ومار جرجس بطنطا.

حيث رصدت أجهزة الأمن تحركات«السيد كحله» بمحافظة دمياط الذي كان يعد عدداً من العبوات الناسفة لاستخدامها فى ارتكاب سلسلة من الحوادث الإرهابية خلال الفترة المقبلة، وتبين أنه من العناصر التكفيرية شديدة الخطورة المعتنقة للأفكار الجهادية والتكفيرية، وأثناء مداهمة مكان وجوده تبادل إطلاق الرصاص مع الشرطة مما أسفر عن مقتله.

ونجحت الضربات الإستباقية أيضاً لأجهزة الأمن في ضبط ٣ من المحرضين على استهداف كنيستى طنطا والاسكندرية، قبل ارتكابهم سلسلة من الأعمال التخريبية

تستهدف دور العبادة خلال الفترة المقبلة، فتم ضبط «سلامة. و» ويقيم بها الأشراف البحرية - مركز قنا - حاصل على ليسانس حقوق ويعمل عامل بشركة لحفر آبار المياه، و»عبد الرحمن.ح» ويقيم بقرية المخادمة - مركز قنا - أخصائى اجتماعى بمعهد أزهرى، و»على.ش «، ويقيم بقرية الأشراف البحرية - الشويخات -مركز قنا - حاصل على دبلوم فنى صناعى.

الضربات الاستباقية لم تتوقف عند هذا الحد، وإنما تم رصد ٦ كوادر إرهابية يتواصلون مع داعش في الصعيد، وتم مداهمة وكر لهم في صحراء أسيوط والاشتباك مع المتهمين مما أسفر عن مقتلهم جميعاً، وضُبط بالمكان أوراق تنظيمية وخرائط تؤكد تخطيطهم لارتكاب سلسلة من استهداف الكنائس في الصعيد واغتيال شخصيات قبطية، إلا أن الأمن وصل لهم قبل تنفيذ مخططاتهم الإرهابية.

وهذا ما يؤكد أن مواجهة الإرهاب فى مصر تتم فى صورة ملحمة وطنية شعبية رفيعة تتضافر فيها فعاليات جميع قطاعات المجتمع فى لحمة وتآزر مع الجهود المضنية التي تبذلها القوات المسلحة الباسلة والشرطة الوطنية.

وأن المؤامرة الحقيقية للإرهاب تستهدف نسيج الدولة بشكل مخطط ومنظم، ورغم النجاحات الضخمة التي حققتها قوات الشرطة والجيش فى مواجهة تلك المخططات إلا أن المعركة لم تنتهِ وأن وزارة الداخلية مصرة كل الإصرار على كسر شوكة الإرهاب، والوقوف بصلابة ضد الموجة الإرهابية الشرسة والتى أصبحت آفة دولية.

كما أنه لا توجد دولة فى العالم يمكنها أن تحمى نفسها بمفردها من الإرهاب، وهو ما يتطلب جهداً ممنهجاً إقليمياً ودولياً لمواجهة هذه الظاهرة، مع ضرورة أن يعى الجميع طبيعة المرحلة وتحدياتها، حيث أن هناك جهوداً ضخمة تبذل بسيناء لإقرار الأمن والإستقرار بها وأن الحالة الأمنية أصبحت أفضل بكثير بعد النجاحات الأمنية التى تحققت وبات يشعر بها المواطن السيناوى، حيث أن النهج التدريبى لأعضاء هيئة الشرطة يعد من الثوابت الإستراتيجية لدى الوزارة لصقل قدراتهم فى مواجهة

الجريمة سواء الجنائية أو الإرهابية، كما يشمل بذات القدر إدماج قيم ومفاهيم حقوق الإنسان فى منظومتها التدريبية.

● وخلال أربعة أيام فقط، نجح قطاع الأمن الوطني، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية في ضبط ٧ أوكار للتنظيمات الإرهابية المنتمية لتنظيم الإخوان الإرهابي، وفي مقدمتها أجناد مصر، والحراك المسلح ولواء الثورة بمحافظات القاهرة والفيوم والشرقية وأسوان، وبداخلها كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والنارية والمواد التفجيرية، التي كانوا يعتزمون استخدامها خلال التظاهرات. لاستهداف مؤسسات الدولة، ورجال الجيش والشرطة والقضاء، والمواطنين الأبرياء، لكن الضربات الأمنية الناجحة أصابتهم في مقتل ودحضت مخططاتهم الدنيئة.

وبعد فشل تلك الدعوات الإثارية لعناصر تنظيم الإخوان الإرهابي، دبت الخلافات بين إخوان الداخل، وقيادات التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية بالخارج، حيث اتهم إخوان الداخل قياداتهم بالزج بهم في مواجهات مع المواطنين والدولة، في الوقت الذي ينعم فيه هؤلاء القيادات وحلفاؤهم من المرتزقة السياسيين، بأموال أجهزة المخابرات والدول المعادية لمصر.

لقد تيقن الجميع بعد فشل تلك الدعوات، من أن الجماعة الإرهابية صارت جزءا من الماضي، موصوماً بالعار والخيانة، لتؤكد انتهاء تواجدها الفعلي على أرض الواقع في الشارع المصري، في الوقت الذي يلقن المواطن المصري الأصيل تلك الجماعة درساً في الوطنية والانتماء، ويؤكد أنها لن تستطيع أن تستخدمه لهدم الوطن، وأنه سيظل دائما معولاً للبناء وليس للهدم.

أمثلة للضربات الاستباقية:

-شن جهاز الأمن الوطني في الدقهلية بالتنسيق مع مديرية أمن الدقهلية عدداً من ضرباته الاستباقية لضبط العناصر الإخوانية الخطرة، حيث تمكنت خلال يومين من ضبط ٥ عناصر إخوانية، ثلاثة منهم بمركز المنزلة واثنان منهم بمركز طلخا،

وبحوزتهم أجهزة لاب توب وهواتف محمولة ومنشورات تضمن رسائل تحريضية ضد الدولة وتدعو لاعتناق الفكر التكفيرى والجهادى.

-قد أكدت تحريات جهاز الأمن الوطنى بقيام كل من برهام عاصى عبد الهادى مزارع ٥٠ سنة، ومقيم بالروضة طلخا، والمغاورى فاروق عبد المنعم ٤٠ سنة ومقيم بالروضة طلخا مزارع، بالقيام بتحركات تهدف إلى نشر الفكر التكفيرى والجهادى لاستهداف مؤسسات الدولة والممتلكات العامة وإثارة الفوضى وحيازة منشورات تحريضية ضد الجيش والشرطة ومؤسسات الدولة.

وبتقنين الإجراءات واستئذان النيابة تمكن جهاز الأمن الوطنى بالتنسيق أجهزة الشرطة من ضبطهم وبحوزتهم هواتف محمولة عليها رسائل تحريضية ومنشورات تحتوى على الفكر الإخوانى والفكر التكفيرى والجهات وتدعو إلى إثارة الشغب والعنف وهدم مؤسسات الدول .

-كما وردت معلومات لضباط الأمن الوطنى بقيام كل من أشرف ال م ال ف ٥٠ سنة فنى معامل بالإدارة الصحية بالمنزلة، ومقيم بأرض صقر ببندر المنزلة، وعبدالمنعم ج ب ال ٣١ سنة ليسانس آداب ومقيم بشارع الفقاعى بندر المنزلة ومحمد م ا ع ٤٢ سنة مدرس بمدرسة الصنايع، ومقيم بقرية المواجد وخالد م ع ع ال ١٨ سنة، طالب ومقيم بشارع الرياح ببندر المنزلة «هارب» بالقيام بتحركات تهدف إلى نشر الفكر التكفيرى والجهادى لاستهداف مؤسسات الدولة والممتلكات العامة وإثارة الفوضى.

ونجحت أجهزة وزارة الداخلية فى ضبط ٣ منهم فيما تمكن الرابع من الهرب وبتفتيشهم عثر بحوزتهم على أجهزة لاب توب وأجهزة محمول عليها رسائل ومنشورات تحريضية ضد الدولة.

- في ضربات استباقية، أحبطت قوات مكافحة الإرهاب في شمال سيناء محاولات لاستهداف القوات بمتفجرات أثناء سيرها على طرق بمناطق الشيخ زويد ورفح. فيما قرر مجلس الدفاع الوطني نشر قوات من الجيش في جميع المحافظات

للمساعدة في حماية المنشآت وتأمين الطرق، إضافة إلى المشاركة في ضبط المطلوبين والخارجين عن القانون.

- خطوات ملموسة اتخذها الجيش والشرطة لمواجهة الجماعات المتطرفة في سيناء خصوصاً بعد تطبيق استراتيجية توحيد قيادة القوات الأمنية في ما يعرف بمنطقة شرق القناة.

- وفي القاهرة قال بيان صادر عن وزارة الداخلية المصرية، أن اشتباكات بين قوات أمن الطريق الدائري قبل نفق السلام تجاه مدينة القاهرة الجديدة ومسلحين كانوا يحاولون اختطاف أحد المواطنين أسفر عن مقتل مسلحين اثنين وإصابة آخر.

أن الإرهاب يتنوع فى عملياته نتيجة الضربات الاستباقية التي توجهها القوات المسلحة بمدينة شمال سيناء مما أدى إلى هروبهم إلى عدد من المدن والمحافظات الأخرى. وإن التنظيم الإرهابى يحاول الهرب من الملاحقات الأمنية المستمرة من قبل الأمن.

أن العناصر الإرهابية المأجورة والجهات الإقليمية والدولية التى توجههم يعرفون تماما أن معركة الإرهاب فى مصر خاسرة، وأنهم يواجهون أبطالاً وقيادة سياسية واعية ولذا سيندحرون من حيث ما جاءوا ولكنهم يواصلون أعمالهم الإجرامية من منطلق التشويش على الخطوات المصرية ناحية التنمية والتطور والإصلاح الاقتصادى.

وأنه بالرغم من بعض الضربات الإرهابية التى تقوم بها بعض العناصر الإجرامية هنا وهناك، إلا أن هذا لن يغير حقيقة أن مصر نجحت من خلال قيادتها السياسية، وجناحي أمن الوطن، وهما القوات المسلحة الباسلة، ورجال الشرطة، فى تحقيق نقلة نوعية فى مواجهة الإرهاب، والتخفيف من وطأته إلى أقل حد ممكن من الإضرار، علاوة على تحقيق طفرة فى المواجهة النوعية، وتحويل أسلوب مكافحة الإرهاب، من رد الفعل، إلى امتلاك زمام المبادرة وتوجيه ضربات استباقية مؤثرة واجهاض العديد من العمليات الإرهابية التى خطط لها المجرمون.

فى إطار جهود الوزارة بمجال تتبع وملاحقة كوادر وعناصر جناح الحراك المسلح الإخوانى وتحديد أوكارهم التنظيمية التي يتخذونها مأوى لهم خشية الملاحقات الأمنية.

فقد أكدت المعلومات بإختباء كلٍ من عضوى الحراك المسلح الهاربان (عبدالله رجب على عبد الحليم) مواليد ١٩٩٢/٥/١ «مهندس» يقيم قرية العدوة / مركز الفيوم، محمد عبدالستار إسماعيل مصطفى غيث، مواليد ١٩٧٣/٧/٣ «مدرس» يقيم بعزبة الفار -قرية المهدية- أبو المطامير/البحيرة، مطلوب ضبطهما وإحضارهما فى القضية رقم ٢٠١٧/٢٤٠ حصر أمن دولة عليا، الجناح المسلح لتنظيم الإخوان الإرهابى، بقطعة أرض زراعية على الطريق الدولى/مركز طنطا.

وحال إقتراب القوات من المكان المُشار إليه فوجئت بإطلاق أعيرة نارية بكثافة مما دفعهم إلى التعامل مع مصدر النيران وأسفر ذلك عن مصرعهما والعثور بالمكان على عدد ٢ بندقية آلية وكمية من الذخيرة.

يشار إلى أن المذكورين من مسئولى تصنيع ونقل العبوات الناسفة للحركات المسلحة التابعة لتنظيم الإخوان الإرهابى (حسم، لواء الثورة) حيث أكدت المعلومات اضطلاع الأول بتصنيع العبوة المستخدمة فى واقعة استهداف أفراد الشرطة بمحافظة الغربية أثناء خروجهم من مركز تدريب قوات الأمن بتاريخ ٢٠١٧/٤/١ مما أسفر عن استشهاد إثنين من أفراد الشرطة وإصابة آخرين، واضطلاع الثانى بنقل وإيواء العناصر القائمة على تنفيذ الواقعة (موضوع القضية رقم ٢٠١٧/١١٥٤٢ جنح مركز طنطا)، بالإضافة إلى تلقيهم التدريبات على تصنيع العبوات المتفجرة بإحدى المزارع الكائنة بقرية الإمام الغزالى / مركز الدلنجات / محافظة البحيرة، والتى كانت تستغل فى تصنيع العبوات المتفجرة والتي تم استهدافها مؤخراً والعثور بها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والعبوات المتفجرة والمواد التي تدخل في تصنيعها.

تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الواقعة المشار إليها، وتوالى نيابة أمن الدولة العليا التحقيق فيها.

لم يتخيل أحداً أن يعود الأمن لمصر مرة أخرى بعد أحداث جمعة الغضب في ٢٨ يناير ٢٠١١، إلا أن المولى عز وجل هيأ لها رجالاً حافظوا على أمنها بمساندة شعبية كبيرة.

ومنذ ٥ مارس ٢٠١٥ حرصت وزارة الداخلية على إعادة الأمن لهذا الوطن، خلال تبنيه الضربات الاستباقية المتكررة لوأد الجماعات الإرهابية، حيث نجحت الداخلية تصفية بعض الجماعات الارهابية والقبض على البعض الآخر، فتم ضبط أخطر خلية إرهابية، والتى تمركزت فى منطقة جنوب الجيزة، وضمت ١٧ متهماً اعتنقوا فكر تنظيم «داعش» الإرهابى، وألقت الأجهزة الأمنية القبض على ١٢ منهم، بينما تم تصفية ٤ فى تبادل لإطلاق النار مع الشرطة أثناء القبض عليهم، أحدهم كان فى حلوان، بينما كان الـ٣ الآخرين فى دمياط؛ وذلك قبل تنفيذهم عملية إرهابية كبرى.

وفى إبريل عام ٢٠١٥، كانت الأجهزة الأمنية قد دقّت المسمار الأخير فى نعش الخلية الإرهابية المسماة ب»أجناد مصر»؛ وذلك بعد تصفية قائدها همام عطية، فى معركة مسلحة بمنطقة فيصل بالجيزة، تلك الخلية التى نفذ عناصرها عشرات من العمليات الإرهابية ضد رجال الشرطة فى أنحاء متفرقة من القاهرة الكبرى، لكن معظمها وأخطرها كانت فى الجيزة.

ومنذ اللحظات الأولى لظهور حركة «حسم» الإرهابية، أيقنت الأجهزة الأمنية، أنها تتعامل مع خلية عنقودية رئيسية تابعة لجماعة الإخوان الإرهابية، ومن الضرورى بذل جهد مكثف لتقويض نشاط كوادرها وإفشال مخططاتهم الإجرامية ضد مؤسسات الدولة، وأعلنت وزارة الداخلية أن تحريات الأجهزة الأمنية أكدت أن الخلية نتاج مخطط قيادات الإخوان الهاربة بالخارج، بتطوير هيكلها التنظيمى بالداخل، وتشكيل كيانات مسلحة بمسميات جديدة، منها (حركة سواعد مصر – حسم – لواء الثورة)، واستغلالها كواجهة إعلامية تنسب إليها عمليات العنف التى تنفذها الجماعة الإرهابية.

وتم كشف غموض جرائم «حسم» الإرهابية، بعد ضبط عناصرها، فى ضربة قوية لقوى الشر فى البلاد، والذين اعترفوا بارتكاب العديد من العمليات الإرهابية، من أبرزها محاولة اغتيال الدكتور على جمعة مفتى الجمهورية السابق، فى هجوم بالأسلحة الخفيفة على شخصه، بأحد أحياء مدينة ٦ أكتوبر، واغتيال العميد عادل رجائى قائد الفرقة التاسعة مدرعات، أمام منزله بمدينة العبور بالقليوبية، ومحاولة اغتيال النائب العام المساعد المستشار زكريا عبدالعزيز، بحى البنفسج بالقاهرة الجديدة، باستخدام عبوة ناسفة تم تفجيرها عن بعد بالقرب من موكبه.

ومحاولة اغتيال القاضى أحمد أبوالفتوح، عضو محكمة الجنايات، التى أصدرت حكماً على الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان، بمحاولة تفجير سيارته أثناء توجهه لصلاة الجمعة بأحد أحياء مدينة نصر بالقاهرة، فضلاً عن اغتيال أمين شرطة بقطاع الأمن الوطنى بمحافظة البحيرة، واغتيال أمين شرطة بمباحث تنفيذ الأحكام بأكتوبر، وتفجير مقر نادى الشرطة بمحافظة دمياط، وأخيراً تبنيها لحادث استهداف كمين أمنى بالهرم، باستخدام عبوة متفجرة، تسببت فى استشهاد ٦ من قوات الأمن بينهم ضابطان، وحرص وزير الداخلية على تدعيم منطقة سيناء بكوادر أمنية كبيرة وزارها بنفسه عدة مرات ووجه ضربات استباقية نجحت في ضبط العديد من الخلايا الإرهابية.

حققت وزارة الداخلية خلال ٣٦٥ يومًا العديد من النجاحات والضربات الأمنية الاستباقية من خلال رؤية اعتمد فيها على تفعيل استراتيجية إحباط العمليات الإرهابية والجرائم الجنائية قبل حدوثها عن طريق ضرب البؤر الإرهابية والجنائية في مختلف المحافظات النشطة إرهابيًا على الرغم من تنفيذ الجماعة الإرهابية عدة هجمات إرهابية أودت بحياة العشرات من المصريين.

في نفس السياق قال مصدر أمني: إن مواجهة الإرهاب مهمة صعبة للغاية إلا أن الكوادر الأمنية المصرية بوزارة الداخلية خلال أقل من عام نجحت في تحقيق العديد من النجاحات والضربات الأمنية الاستباقية من خلال رؤية جديدة تستهدف

تفعيل إستراتيجية إحباط العمليات الإرهابية والجرائم الجنائية قبل حدوثها، عن طريق ضرب البؤر الإرهابية والجنائية في مختلف المحافظات النشطة إرهابيًا، وهو ما كشفت عنه البيانات الإعلامية للوزارة بتحقيق الضربات الاستباقية المكثفة ومنها ضبط أكبر مزرعة بمحافظة البحيرة تحوي أطنان من المتفجرات والقنابل والآلاف من الأسلحة التركية والإيرانية.

ولفت المصدر الأمني إلى أن وزارة الداخلية رصدت العديد من المخططات التي انتوت جماعة الإخوان الإرهابية تنفيذها مستغلة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وأبرزها التلاعب في سوق صرف العملات الأجنبية والاستيلاء على السلع الاستراتيجية واحتكارها كالزيت والسكر وغيرها، بالإضافة إلى تكوين خلايا عنقودية لإثارة الرأي العام، وهو ما نجحت الوزارة في إحباطه خلال العام الحالي.

في سياق متصل نجحت الوزارة في تنفيذ العديد من الضربات الاستباقية ضد الجماعة والتنظيمات والحركات الإرهابية وأعضاء اللجان النوعية والقيادات الوسطى، وكذلك القبض على الكثير من أعضائها أو تصفيتهم إضافة إلى القبض على أبرز ١٠٠ قيادي من المنتمين لهم في جميع محافظات الجمهورية بمعدلات قياسية حدت من موجة الإرهاب التي كانت تستهدف تخريب المنشآت الحيوية ومحاولة بث حالة من عدم الاستقرار في المجتمع المصري.

الجيش المصري يوجه ضربات استباقية للمتطرفين في سيناء.

- ضربات استباقية في سيناء أفشلت ٤ هجمات على الأقل للمتطرفين على مقار للجيش ومكامن ومراكز للشرطة المصرية في شمال سيناء كادت أن تسفر عن نتائج كارثية حال نجاحها في تحقيق أهدافها.
- أفادت مصادر أمنية بأن قوات الأمن تمكنت من قتل ٢٢ عنصراً من جماعة أنصار بيت المقدس المتطرفة أثناء محاولتهم استهداف بعض الأكمنة والمقرات الأمنية جنوب الشيخ زويد بشمال سيناء.

- ضربات استباقية لصد هجوم المتطرفين على رجال الجيش والشرطة، استراتيجية جديدة للجيش المصري نجحت في إحباط عمليات إرهابية كانت على وشك الوقوع في سيناء.

- عملية جديدة كانت جماعة أنصار بيت المقدس المتطرفة تخطط لها بغية استهداف أكمنة ومقرات أمنية، وتمكنت قوات الأمن من منع وقوعها والإيقاع بالعناصر التي كانت تهم بتنفيذها، الأمر الذي أسفر عن مقتل أكثر من عشرين من المتطرفين.

- المصادر الأمنية أكدت أن قوات الأمن هاجمت مجموعة من عناصر التنظيم في الشيخ زويد كانوا يخططون لمهاجمة نقاط أمنية واستهداف رجال الجيش، ما أسفر عن قتلهم جمعيا، إضافة إلى استهداف مركبة كانت تقل أربعة مسلحين، واثنين آخرين كانا يركبان دراجة نارية.

- جهود أمنية مكثفة أثمرت في الآونة الأخيرة عن تناقص ملحوظ في العمليات الإرهابية في شمال سيناء، وإن لم تنجح حتى الآن في القضاء عليها تماما، حيث أفادت مصادر أمنية وطبية بإصابة ثمانية من أفراد الشرطة والمدنيين على الأقل في تفجيرات استهدفت منزلين في العريش، وبحسب المصادر فإن متطرفين نجحوا في زرع عبوتين ناسفتين وتفجيرهما عن بعد.

- وفي السياق، نفذت مصر أحكام إعدام بحق ستة من أنصار بيت المقدس كانوا أدينوا بشن هجوم على جنود مصريين بالقرب من القاهرة، وهي الحادثة المعروفة بقضية عرب شركس.

- أحدث العمليات على الأرض تمكنت خلالها قوات مكافحة الإرهاب بشمال سيناء من تصفية ٧ عناصر إرهابية خلال قصف جوي استهدف ٦ مواقع تابعة للعناصر التكفيرية جنوب مدينة الشيخ زويد ورفح بينهم أربعة عناصر قيادية مسلحة ونجل مفتي التكفيريين الملقب بأبو منير.

- كما تم توجيه ضربة جوية لموقع تجمع عدد من المسلحين وقتل ٣ وإصابة ستة آخرين وهدم خمسة منازل وإحراق ٢٠ بؤرة إرهابية وضبط وتدمير ثماني سيارات ودراجات بدون أوراق.

- من جانبها، واصلت قوات مديرية أمن شمال سيناء جهودها الميدانية لملاحقة العناصر المطلوبة أمنياً وتوسيع عمليات الفحص والتحري، وانتشرت فرق أمنية بمختلف شوارع العريش وعلى أكمنة الطريق الدولي العريش القنطرة.

- وغداة الضربة الجوية التي وجّهتها مصر لتنظيم داعش المتطرف في ليبيا، قرر مجلس الدفاع الوطني في خطوة رئيسية للتأمين، نشر قوات من الجيش في جميع المحافظات للمساعدة في حماية المنشآت وتأمين الطرق، إضافة إلى المشاركة في ضبط المطلوبين والخارجين عن القانون.

- قال المتحدث العسكري المصري، إن الجيش الثالث الميداني تمكن من ضبط كميات كبيرة من المتفجرات والذخائر الخاصة بالعناصر الإرهابية، واصفا إياها بـ«ضربات استباقية ناجحة».

- وأضاف المتحدث العسكري، في بيان له، أن قوات الجيش الثالث الميداني داهمت مناطق تجمع العناصر الإرهابية في وسط سيناء وجبل الحلال، مما أسفر عن مقتل ١٣ إرهابياً.

- كما ضبطت ٥٠ لغماً مضاداً للدبابات و٩٥ من الألغام المفرغة من المواد المتفجرة بمنطقة شمال غرب جبل الحلال، ومخزن للمتفجرات داخل خور بجبل الحلال.

- ودمرت قوات الجيش ٣٠ عبوة ناسفة كانت معدة ومجهزة لاستهداف قوات الجيش، و٣ عربات ودراجتين بخاريتين بدون لوحات معدنية خاصة بـ «العناصر التكفيرية».

- وفي سياق متصل أعلن مصدر أمني مصري، مقتل ٧٠ مسلحاً وإصابة ١٣٠ آخرين في حملة أمنية على تجمعات لجماعة ما تعرف بـ «أنصار بيت المقدس» علي مدار يومين بقرى جنوب الشيخ زويد شمالي سيناء.

إن مصر تواجه حرباً شرسة وقوية مع عدو خفي وغير محدد، فالإرهاب لا دين ولا خلاق له، مشيراً إلي أن المحن توحد المصريين ولا تفرقهم.

إن عملية تفجير الكنيسة البطرسية هي نتيجة لنجاح أمني في الضربات السابقة، حيث تم توجيه ضربات استباقية أجهضت ٩٠٪ من العمليات الإرهابية ولكن وسائل الإعلام لم تشر إليها، فكلما خطت مصر خطوة نحو الاستقرار تزداد هذه العمليات ولن تكون هذه آخر الضربات.

إن الحل الأمني ليس هو الحل بل نحتاج إلي حل سياسي واقتصادي وفكري ومواجهة إستراتجية شاملة.

وأكد بيان وزارة الداخلية أنه تم فحص وتفريغ كاميرات المراقبة بموقع الحادثين، وجمع التحريات والمعلومات ذات الصلة، وتتبع خطوط سير العنصرين الانتحاريين منفذى الحادثين، وملاحقة العناصر الهاربة على ذمة بعض القضايا الإرهابية مؤخرًا لفحص صلتها بالحادثين.

وباستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة، وفحص مقاطع الفيديو الخاصة بالحادثين ومضاهاة البصمة الوراثية لأشلاء الانتحاريين التى عُثر عليها بمسرح الحادثين مع البصمة الوراثية لأهلية العناصر الهاربة من التحركات السابقة والمشتبه بهم، أمكن التوصل لتحديد منفذ حادث التعدى على الكنيسة المرقسية بالإسكندرية وتبين أنه المدعو محمود حسن مبارك عبدالله (مواليد ١٩٨٦/٩/٢٨ بقنا يقيم حى السلام بمنطقة فيصل بمحافظة السويس (عامل بإحدى شركات البترول) والمطلوب ضبطه وإحضاره فى القضية رقم ٢٠١٦/١٠٤٠ حصر أمن دولة.

وتبين ارتباطه بإحدى البؤر الإرهابية التى يتولى مسئوليتها الهارب عمرو سعد عباس إبراهيم (مواليد ١٩٨٥/١١/١٨ بقنا ويقيم في الأشراف البحرية) حاصل على دبلوم فنى صناعى- زوج شقيقة الانتحارى منفذ العملية) الذى اضطلع بتكوين عدة خلايا عنقودية يعتنق عناصرها الأفكار التكفيرية الإرهابية، فضلاً عن قناعة بعضهم بالأسلوب الانتحارى لاستهداف مقومات الدولة ومنشآتها وأجهزتها الأمنية ودور العبادة المسيحية.

وسبق لإحدى خلايا هذه البؤرة ارتكاب حادث تفجير الكنيسة البطرسية الأرثوذكسية بالعباسية بواسطة انتحارى ونجحت الجهود الأمنية فى ضبط المتورطين بالحادث، بينما اضطلعت خلية أخرى بالهجوم على كمين النقب بالوادى الجديد واستشهاد عدد من أفراده وأمكن تحديد المتورطين وضبط بعضهم، ومصرع اثنين منهم حال مقاومتهما أثناء عملية ضبطهما، كما تم توجيه ضربة أمنية مؤخرًا لخلية ثالثة تابعة لذات البؤرة أسفرت عن مصرع سبعة من أبرز كوادرها أثناء ملاحقتهم بنطاق الجبل الشرقى بمحافظة أسيوط أبريل الجارى، وأسفر ذلك عن ضبط العديد من الأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة وأنواع أسلحة مختلفة وكميات من الذخيرة ومجموعة من الكتب التكفيرية، وجاري ملاحقة العناصر الهاربة السابق الإعلان عن صورهم وبياناتهم، كما تهيب الوزارة بالمواطنين بسرعة الإبلاغ عن أي معلومات تسهم فى ضبطهم.

فيما أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن زيادة المكافأة المالية إلى مبلغ خمسمائة ألف جنيه لمن يتقدم بمعلومة تُمكن أجهزة الأمن من ضبط أى عنصر من الهاربين المتهمين في تفجير الكنائس، وتتقدم بالشكر لكل من أدلى بمعلومات ساهمت في التوصل للعناصر الهاربة حفاظًا على أمن واستقرار البلاد وتؤكد على الاحتفاظ بالسرية الكاملة لكل من يساهم بتقديم أي معلومات.

وأعلنت وزارة الداخلية عن نجاحها في تصفية ٧ إرهابيين بجبل أسيوط تابعين لتنظيم «داعش» الإرهابى وقالت وزارة الداخلية إنه فى إطار ملاحقة العناصر الإرهابية الهاربة فى القضية رقم ٣٨٥ / ٢٠١٧ حصر أمن دولة عليا والسابق ضبط عدد من المتهمين فيها، فقد توافرت معلومات لدى قطاع الأمن الوطنى باتخاذ مجموعة من

هـؤلاء العناصـر ممـن يعتنقـون فكـر تنظيـم داعـش الإرهابـى إحـدى المناطـق الجبليـة بمحافظـة أسـيوط وكـرًا لاختبائهـم، ولتجهيـز العبـوات المتفجـرة تمهيـدًا لارتـكاب سلسـلة مـن الأعمـال الإرهابيـة.

وأضافـت الـوزارة أنـه عقـب اتخـاذ الإجـراءات القانونيـة تم مداهمـة الوكـر المشـار إليـه والكائـن بجبـل عـرب العوامـر، دائـرة مركـز أبنـوب بمنطقـة الظهيـر الصحـراوى الشـرقى لمحافظـة أسـيوط، إلا أنـه حـال استشـعار العناصـر الإرهابيـة باقتـراب القـوات قامـوا بإطـلاق الأعيـرة الناريـة بكثافـة، ممـا دفـع القـوات للتعامـل معهـم وأسـفر ذلـك عـن مصـرع سـبعة عناصـر مـن الإرهابييـن أمكـن تحديـد عـدد ثلاثـة منهـم، ومصـرع ٢ مـن العناصـر الإرهابيـة إثـر تبـادل لإطـلاق النـار بمزرعـة البحيـرة، ضبـط ٥ عناصـر إرهابيـة بوكـر بالإسـكندرية والعثـور بحوزتهـم علـى أسـلحة ناريـة ومـواد تسـتخدم في المتفجـرات، ضبـط قنابـل ومـواد متفجـرة فـى شـقة بالمنوفيـة.

وفي نفـس السـياق أعلنـت وزارة الداخليـة تلقـى قطـاع الأمـن الوطنـى لمعلومـات تفيـد باتخـاذ عناصـر الكيـان المسـلح لجماعـة الإخـوان الإرهابيـة والـذى يتخـذ مسـمى (حسـم، لـواء الثـورة) لوحدتـين سـكنيتين بنطـاق محافظتـى (الإسـكندرية، المنوفيـة) ومزرعـة بمحافظـة البحيـرة أوكارًا لإيـواء وتدريـب عناصرهـا علـى إسـتخدام السـلاح وتصنيـع العبـوات المتفجـرة، وكـذا تخزيـن الأسـلحة والعبـوات والمـواد المسـتخدمة فـى عمليـات التصنيـع.

وأكـدت الـوزارة تجهيـز تلـك العناصـر لعـدة عبـوات لاسـتخدامها فـى ارتـكاب الحـوادث الإرهابيـة التـى كانـوا يعتزمـون تنفيذهـا خـلال الفتـرة القادمـة، وتمكنهـم مـن زرع إحداهـا بالقـرب مـن قسـم شـرطة ثـان الرمـل / الإسـكندرية بتاريـخ ٢٠١٧/٣/١٧ لاسـتهداف قـوات الشـرطة حـال تحركهـا، إلا أن يقظـة القـوات حالـت دون ذلـك، كـذا تخطيطهـم لتنفيـذ عـدد مـن حـوادث الاغتيـالات لرجـال الشـرطة وتمكنهـم بالفعـل مـن إغتيـال أ.ش/ جمـال الديـب -مـن قـوة قطـاع الأمـن الوطنـى بالبحيـرة، وأعلنـت وزارة الداخليـة عـن تمكنهـا مـن تصفيـة مسـؤول الحـراك المسـلح «حسـم» بجماعـة الإخـوان بعـد تبـادل لإطـلاق الرصـاص مـع قـوات الأمـن بدميـاط.

وقالت وزارة الداخلية في بيان لها، إنه فى إطار الجهود المبذولة لكشف ملابسات واقعة وفاة الخفير النظامى مسعود عبدالله حسن الأمير -من قوة مركز شرطة دمياط- خلال مارس الماضى وتحديد وضبط مرتكبيها فتوافرت معلومات حول اختفاء أحد منفذى الحادث عضو الحراك المسلح الهارب محمد عادل عبده بلبولة مواليد ١٩٨٤ نجار ومقيم قرية البصارطة في دمياط بمنطقة المزارع السمكية «السيالة» دائرة مركز شرطة دمياط. وأضافت الوزارة أنه تم التعامل الفورى مع تلك المعلومات وإعداد الأكمنة اللازمة، إلا أنه حال محاولة القوات استيقافه أثناء قيادته دراجة بخارية قام بإطلاق النيران على القوات مما دفعها للتعامل معه وأسفر ذلك عن مصرعه والعثور بحوزته على بندقية آلية بداخلها ٩ طلقات وتم التحفظ على الدراجة البخارية قيادته.

وأعلنت وزارة الداخلية أنه فى إطار الجهود الأمنية المبذولة للحفاظ على حالة الاستقرار الأمنى بالبلاد فقد توافرت معلومات، تفيد اضطلاع عدد من أعضاء تنظيم الإخوان الإرهابى التابعين لجبهة القيادى المتوفى محمد محمد كمال (قائد الجناح المسلح للتنظيم) بمحافظة الإسكندرية، بعقد لقاء تنظيمى بأحد المراكز التعليمية؛ للتخطيط لإعادة هيكلة جبهتهم عقب توجيه عدة ضربات أمنية لها والعمل على تصعيد عملياتهم العدائية خلال الفترة المقبلة، بهدف تقويض مؤسسات الدولة وتم استهدافهم وضبط عدد (١٣) منهم.

وفى ذات الإطار تم ضبط عدد (٦) عناصر بإحدى الشقق السكنية بذات المدينة كانوا يسعون لإثارة الذعر والبلبلة في أوساط المواطنين من خلال طباعة منشور ورقى منسوب صدوره لوزارة الداخلية يتضمن عبارة «الشرطة تهيب بالمواطنين توخى الحذر خشية الاختطاف» ومزيل بعبارة «تحيا مصر»، وعُثر بحوزة المضبوطين على ما يلى «مبالغ مالية مصرية وأجنبية» مجموعة كبيرة من الأوراق التنظيمية.

وأكد مصدر أمنى مسئول أن مأموريات من الأمن الوطنى والعمليات الخاصة بالتنسيق مع مديريات الأمن بالمحافظات للبحث عن أعضاء الخلية الإرهابية الهاربة والمتهمين بالتخطيط وتنفيذ العمليات الانتحارية على الكنائس.

وأضاف المصدر أن الفريق مكون من عناصر من قطاعات الأمن العام والأمن الوطنى وجميع قطاعات الوزارة المعنية بالتعاون مع مديريات الأمن لسرعة ضبط الإرهابيين، وأكد المصدر أنه يتم تكثيف الجهود داخل محافظاتهم وإغلاق مداخل ومخارج تلك المحافظات، بالإضافة إلى تمشيط الظهير الصحراوى وإغلاق مداخل العاصمة وتوسيع دائرة الاشتباه لضبط الجناة.

كشف قطاع الأمن الوطنى، عن اعتزام قيادات تنظيم الإخوان الإرهابي، الإعداد لمخطط يستهدف إثارة الرأى العام من خلال استغلال الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد والتنسيق مع الكيانات المتطرفة لمحاولة الإخلال بالنظام والأمن خلال تلك الفترة بتكليف عناصرهم بمحاولة افتعال العديد من الأزمات بمختلف القطاعات الجماهيرية، العمالية.

وأكدت المعلومات، اعتزام عدد من قيادات الجماعة الإرهابية تنظيم العديد من اللقاءات ببعض الأوكار بمنطقتى مدينة نصر والمقطم والخاص بالإخوانى أحمد السيد أحمد شحاتة، محكوم عليه غيابيًا بالسجن ٢٣ عاما فى قضايا مختلفة للتحريض على أعمال التظاهر والعنف والشغب، لوضع آليات تنفيذ مخططهم المشار إليه وتوفير الدعم المالى له.

وعلى الفور تم التعامل مع تلك المعلومات واستهداف المكان المشار إليه عقب استئذان نيابة أمن الدولة الذى أسفر عن ضبط المذكور عالية و٧ آخرين، أبرزهم القيادى عمر أحمد عبدالغنى حسانين ومحكوم عليه بالسجن الغيابى لمدة ثلاثة سنوات فى القضية رقم ٢٠١٤/١٦٥٩٣ جنايات بلبيس، تظاهر، ومحمد فياض عبد المنعم وشهرته صبرى فياض، عضو مجلس شعب سابق عن حزب الحرية والعدالة، محكوم عليه غيابيًا ٦ أشهر فى القضية ٢٠١٦/١٤١٤٥ جنح ديرب نجم، و٦ أشهر فى القضية ٦١٠٢/١٣٢٤ جنح ديرب نجم، ومطلوب ضبطه فى القضية ٢٠١٦/١٨٩٤ إدارى ديرب نجم، تظاهر.

وعوض محمد الضوى أحمد محكوم عليه بالسجن المؤبد فى القضية ٢٠١٦/٢٥ جنايات عسكرية كلى الإسماعيلية، اقتحام محافظة الإسماعيلية. وأحمد محمد إبراهيم شبانة، محكوم عليه بالسجن ١٠ سنوات فى القضية ٢٠١٥/١٨٧ جنايات عسكرية السويس، تحريض على العنف، ومطلوب ضبطه فى عدد ٨ قضايا تظاهر. والسادات إبراهيم على عبدالعال وصبحى حسن السيد عبدالعال، وحاتم محمد راشد موسى مستشار وزير التموين إبان حكم جماعة الإخوان ومن العناصر الإخوانية القيادية.

وأسفر تفتيش مقر اللقاء التنظيمي عن العثور على العديد من الأوراق التنظيمية تتضمن العديد من الخطط الإثارية وتكليفات لعناصرهم للمشاركة فى الفاعليات، مبلغ مالى وقدره ٣١٥،٣٠٠ جنيه مصرى.

وبتفتيش باقى تلك الأوكار تم ضبط القيادى الهارب سعد الدين محمد خليفة سعد (محكوم عليه بالسجن المؤبد فى القضية ٢٠١٤/٢٠١ جنايات عسكرية السويس، ومطلوب ضبطه فى عدد ١١ قضية أحداث عنف وشغب، وذلك بالعقار رقم ٩٠٩٠ منطقة س / المقطم وبحوزته (عدد ٢ جهاز لاب توب، مجموعة من الفلاشات، عدد من الهواتف المحمولة، بعض الأوراق التنظيمية، كذا ضبط مبلغ مالى وقدره ٨٥،٣٨٥ ألف جنيه مصرى بمنزل الهارب / عماد الديب محمد أحمد الديب بالعقار ٢ شارع مهدى عرفه – الحى العاشر / مدينة نصر.

●●●